

الفصل الثاني:
الجزور التاريخية للتجربة التتموية
والبيروقراطية في الجزائر
(١٩٥٤ - ١٩٨٨)

- المبحث الأول: مرحلة الثورة (١٩٥٤ - ١٩٦٢)
المبحث الثاني: مرحلة إرساء أسس الدولة الوطنية (١٩٦٢ - ١٩٦٥)
المبحث الثالث: مرحلة بناء الدولة من القاعدة (١٩٦٥ - ١٩٧٨)
المبحث الرابع: مرحلة الإنفتاح الإقتصادي والإصلاح السياسي (١٩٧٨ - ١٩٨٨)

الفصل الثاني:

الجدور التاريخية للتجربة التنموية والبيروقراطية في الجزائر (١٩٥٤ - ١٩٨٨):

تجدر الإشارة إلى نقطة منهجية هامة تحكم الدراسة في هذا الفصل، وهي أن التقسيم الزمني للحقب التاريخية، لا يعني بأي حال من الأحوال وجود قاطع أو فاصل بين تلك الفترات - بل هناك تواصل زمكاني دون قطيعة - ولكنه تقسيم للدراسة أملت إعتبارات أساسية، وهي:

- ١ - أننا لا نفصل بين مرحلة وأخرى فصل تعسف وإعتباطي، لأننا ننظر إلى التاريخ بإعتباره سلسلة مترابطة من التغيرات السياسية، والإدارية، والإجتماعية، والثقافية، وبالتالي ما من مرحلة تاريخية أدرسها إلا ونجد أن عامل تأثير المراحل السابقة يبقى موجودا.
- ٢ - أن التغيير والتطور السياسي لأي مجتمع بصفة عامة، لا يحدث في فراغ، وهو ليس بعملية مجردة، بل أنه مرتبط أشد الارتباط بمجمل حركة التطور العام السياسي، والإداري، والإقتصادي، والإجتماعي والثقافي، يؤثر فيه ويتأثر به.
- مع التأكيد بأن التغيير في النظم السياسية يفرق بين التغيير الجوهرى *changement génotypique* والتغيير الظاهري *changement phénotypique*، بحيث أن الأول يعبر عن تغيير النظام من حيث أسسه الجذرية (القوى الفاعلة، آليات النظام، القواعد الإجرائية و السلوكية التي تركز عليها الحاكمة)، أما الثاني يعبر عن التغيرات التي تطرأ على النظام بعيدا عن بنائه القاعدي، فتظهر مجرد التغيرات شكلية.
- من هذا المنطلق، لا يمكن إستيعاب هذا التغيير، إلا في الإطار العام لمسار حركة المجتمع ككل من حيث علاقاته الإجتماعية، وصراع القوى والاطراف الإجتماعية المتباينة داخل هذا المجتمع، ونظمه ومؤسساته المختلفة.
- ٣ - أن النخب السياسية الحاكمة في كل مراحل التجربة التنموية في

الجزائر تتباين في توجهاتها وممارساتها، وهذا يرجع لإعتبارات داخلية تتمثل في نمط التحالف السائد بين الأطراف الفاعلة في العملية السياسية، ومدى تأثرها بالعوامل الخارجية السائدة. إنطلاقاً من هذه الملاحظات المنهجية يمكن القول، أن التنمية السياسية وبيروقراطية إدارة في الجزائر عرفت في تطورها التاريخي مراحل معقدة

ومتباينة في آن واحد، وما يعتبر عاملاً رئيسياً وحاسماً في تحديد كل مرحلة

، هو نوعية البيروقراطية والجماعة الحاكمة التي كانت ترسم معالم نظام الحكم وفق إرتيادية عامة إستهدفت الإستقرار والإستمرار في السلطة لمدة ممكنة.

وبناء على ذلك، فإن البحث في طبيعة التنمية السياسية وبيروقراطية الإدارة في الجزائر يستدعي منا دراسة هذه المعطيات التاريخية الهامة، التي تعد خليفات

وجذور تاريخية للتجربة التنموية في الجزائر. لذلك حاولنا في دراستنا لهذا الفصل، تحليل النصوص الرسمية، وشكل

الممارسة السياسية والإدارية خلال الثورة وبعد الإستقلال إلى غاية ١٩٨٨ خلال الثورة وبعد الإستقلال إلى غاية ١٩٨٨. وعلى الرغم من اختلاف هذه المحطات التاريخية في بعض الجوانب السياسي والإدارية، والاجتماعية

، وتمايز نوعية الجماعات الحاكمة في كل منها، وطول او قصر مدتها فإنها تتفق كلها في الإستناد على دساتير مفروضة بطرق خاصة تركز السلطة أو أحادية الحزب، وتقييد الحريات، وفرض قيم ايديولوجية معينة، وتم كل ذلك في إطار يعتمد على بيروقراطية الإدارة كأداة للإستمرارية، والتكيف مع التغيرات السياسية والإقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول:

مرحلة الثورة (1954-1962):

هناك مجموعة من الملاحظات والضرورات المنهجية تحكم دراسة الأصول التاريخية للعمل التنموي السياسي- الإداري قبل وأثناء الثورة التحريرية الجزائرية، هذه الملاحظات والضرورات المنهجية يمكن تحديدها في مجموعة من العناصر:

(1) - أن بيروقراطية الإدارة ومسار تطور العمل السياسي في الجزائر منذ الاحتلال إلى غاية الاستقلال لم يعرف مراحل تاريخية متميزة ومحددة على الأقل من الناحية السياسية- الإدارية، على الرغم من أن الكثير من الدارسين حاولوا أن يميزوا بين مرحلة وأخرى، أو بين فترة حكم مدني وحكم عسكري. مع العلم أنه مهما اختلفت النعوتات والتسميات فلم يتغير شيئا من جوهر الموضوع وهو احتلال الجزائر، وتوظيف البيروقراطية الإدارية كأداة -مكملة للوسائل الأخرى- لإستغلال الانسان والأرض، ومسخ الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

(2) - أن تخصيص دراسة تطور العمل التنموي السياسي- الإداري منذ فترة إندلاع الثورة إلى غاية إرساء أسس الدولة الوطنية 1962، لا

يعني

أن بذور بيروقراطية الإدارة الجزائرية انبثقت خلال هذه المرحلة. وإنما

امتدت جذورها إلى العهد التركي، حيث كانت الإدارة آنذاك أقرب

للإدارة العسكرية منها إلى الإدارة المدنية، وذلك لخطرستها وتعاليتها على الشعب الجزائري والاهتمام بخدمة مصالحها. ونظرا لكون هذه الملاحظة

أساسية من وجهة نظري، فهي تحتاج بدورها إلى دراسات تاريخية متخصصة

ومعمقة، ولذا اكتفيت أن أدرس بداية من ثورة التحرير إلى غاية الاستقلال (1954-1962) تاركا المراحل التاريخية في عهد الحكم التركي وعهد

الاحتلال الفرنسي (1830-1954) لأهل الإختصاص والتي تحتاج إلى دراسات معمقة ومستقلة.

(3) - النقطة المنهجية المهمة التي تحكم هذه الدراسة، والتي يمكن الإشارة إليها أيضا، هو أن عند دراسة مسار التنمية السياسية والبيروقراطية منذ الإحتلال إلى غاية تشكيل الدولة الوطنية في الجزائر يجب أن نؤكد أنه كانت هناك إلى جانب الإدارة الفرنسية في عهد الإحتلال إدارة وطنية الإحتلال إدارة وطنية منافسة وموازية لها وفق إمكانياتها المتواضعة بقصد إزالة الاغتراب الإداري الذي عان منه الشعب الجزائري، لذا لا يمكن ان ندرس التنظيم السياسي- الإداري الذي انتهجته الإدارة الفرنسية دون التطرق للتطرق للإدارة الوطنية أثناء حرب التحرير الوطني، لأن تلك الإجراءات واللجان التي انبثقت عن قيادة جبهة التحرير الوطني، لأن تلك الإجراءات رغم بساطتها في مجال تنظيم العمل السياسي والإداري للبلاد كان لها انعكاس كبير على مجرى الأمور خاصة في المرحلة الأولى من الإستقلال السياسي للجزائر.

إنطلاقا من هذه الملاحظات المنهجية أ طرح السؤال الجوهرى الآتى: ما طبيعة التنظيم البيروقراطي الذي انتهجته الإدارة الاستعمارية للتحكم في الجزائريين ولإبقائهم تحت السيطرة الإستيطانية؟ وما هي الوسائل والإجراءات والترتيبات السياسية والإدارية التي اتخذتها الحركة الثورية لخدمة المواطن من جهة، ولتحقيق الإستقلال وإنهاء الغبن عن الشعب الجزائري من جهة ثانية ؟

أولا: طبيعة الجهاز البيروقراطي الاستعماري: الإصلاحات السياسية- الإدارية كآلية للتحكم:

لقد جاءت ثورة أول نوفمبر 1954 بمثابة صدمة بالنسبة للسلطات الفرنسية⁽¹⁾. هذه الصدمة جعلت الإدارة الاستعمارية تتعلق

١- ذلك أن ثورة التحرير الجزائرية 1954 تم الإعداد لها في سرية كبيرة، والدليل على ذلك أن الشرطة الفرنسية قد قامت في الأسبوع الأول من نوفمبر بإلقاء القبض على المناضلين في حزب "مصالي الحاج" أمثال "مولاي مرياح"، والمناضلين في حركة

بالجزائر أكثر إلى حد التخلي عن المغرب وتونس. لكن الشيء الذي حدث بعد الثورة، عوض أن تقر بمنطق التطور التاريخي عملت على منع وقوعه لكن ليس على أساس استراتيجية قائمة على آفاق طويلة المدى وإنما على إجراءات ظرفية. ويمكن القول أن الفترة الممتدة منذ صدور قانون 1947⁽¹⁾ إلى غاية سنة 1954 قد اتسمت بوصول النظام البيروقراطي الاستعماري إلى مأزق فيما يتصل بالتنظيم في العلاقة بين الجزائر وفرنسا، ولا سيما بعد إدراك إدارة الاحتلال فشلها في تطبيق ما نص عليه قانون الجزائر، فقد كان من المفروض أن يؤدي اندلاع الثورة الجزائرية إلى إتاحة الفرصة أمام الإدارة الفرنسية للتخلص -إلى حد ما-

أنصار الحريات الديمقراطية أمثال "بن يوسف بن خدة"، و"كيوان" واعتبرتهم بمثابة قادة للحركة الثورية في أول نوفمبر 1954، في حين تبين فيما بعد، من خلال محاكماتهم في عام 1955 أن اللجنة المركزية لم يكن لها ضلع في إعلان الكفاح المسلح. أنظر: - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1977، ص 404.

١- يتمثل في قانون رقم 1852-47 المؤرخ في 1947/06/20 ، والمتضمن النظام الأساسي لإعادة تنظيم الجزائر سياسيا وإداريا. وكان الهدف من هذا القانون امتصاص غضب الجماهير الثائرة وتمييع قضيتها السياسية، وذلك عن طرق المشاركة الشكالية للجزائريين في: المسؤوليات الإدارية فقط. فكانت الجمعية التأسيسية التي يتقاسمها الفرنسيون والجزائريون بالتساوي التي تأسست بموجب قانون ١٩٤٧/٠٩/٣٠، ووجود مثل هذه الجمعية بقي شكلي ، و منفذ لنخبة الإندماجيين للمطالبة بالمساواة وتولية المناصب القيادية ، غير أن هذا لم يحقق أي نتيجة للأغلبية السكانية من الجزائريين. مع العلم أن قانون 1947 ينص على التفريق بين الأوروبيين والمسلمين وكل فئة تنتخب وهي منفصلة عن الأخرى، والأوروبيون الذين لا يتجاوز عددهم 1.000.000 نسمة عندهم نفس العدد من الممثلين للمسلمين الذين يتجاوز عددهم 8.000.000 نسمة في سنة 1954. أنظر : Ahmed mahiou , Cours d'instalations administrations administratives , Alger : OPU , 1979 , p 85 .

من عرقلة المعمرين لإصلاحاتها السياسية والإدارية مقابل ضمان الأمن لهم ولممتلكاتهم، إلا أن ذلك لم يحدث إذ سرعان ما عاد المعمرون إلى فرض وجهة نظرهم من جديد، ولا سيما بعد ظهور بوادر رغبة الإدارة الفرنسية في إجراء نوع من الاتصال بالمقاومة من أجل إيجاد حل سلمي.

وتأسيسا على ذلك، عندما أدرك المسؤولون الفرنسيون أن سياسة القمع غير مجدية وأن السكان يتعاونون مع الثوار، قرروا انتهاج سياسة جديدة تتمثل في العمل على جبهتين أساسيتين:

أولاً: اتخاذ كل الوسائل لوضع حد لما كانت تسمية الإدارة الفرنسية بالتمرد، من خلال القيام بتوجيه ضربات قوية للثوار أينما كانوا، وهذا بقصد ترضية العسكريين الذين كانوا يعتقدون أن استعمال القوة ضد المناضلين بدون قيود، هو الأسلوب الفعال لسحق الثائرين.

ثانياً: اعتماد سياسة إصلاحية جديدة تتمثل في إدخال إصلاحات سياسية وإدارية في الجزائر. حيث قام وزير الداخلية الفرنسي "فرانسوا مثيران" François Mitterrand « بتقديم مشروع إصلاحات سياسية وإدارية إلى

مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 05 يناير 1955 يتمثل في إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر بقصد تكوين فئة من الإطارات الإدارية الجزائرية وتعيينهم في مناصب عليا في جهاز الوظيفة العمومي. واتبع هذا

الفعل بتعيين "جاك سوستال" Jaques Soustelle "حاكما عاما للجزائر في ٢٥ يناير ١٩٥٥، حيث وضع هذا الأخير برنامجا إصلاحيا تضمن:

- رفع عدد الجزائريين في الوظائف العامة.
- إصلاح الجهاز الإداري في الولاية.

- تعيين خمس نواب جزائريين بولاية عنابة الجديدة^(١).
كما اقترح إلغاء البلديات المختلطة^(٢)، وذلك بقصد توحيد النظام وتطبيق قانون واحد على الجميع، مثلما هو الحال في فرنسا. غير أن تدهور الوضع الأمني بسبب تكثف العمل المسلح قد اضطر بالإستعمار الفرنسي أن يعلن حالة الطوارئ في الجزائر بموجب القانون الصادر في 03 أبريل 1955، الذي هوفي واقع الأمر، نقل السلطة من الجهات القضائية الإدارية إلى المؤسسة العسكرية التي أصبحت هي السلطة الفعلية في البلاد^(٣). وهذا ما جعل الجزائر تعيش وضعاً قانونياً خاصاً ترتب عنه وقف العمل بقانون 1947، وحل الجمعية الجزائرية. كما تغير منصب الحاكم العام بمنصب "الوزير المقيم" الذي أصبح يجمع بين

١ . ضيف الله عقيلة، "التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (١٩٥٤ . ١٩٦٢)"، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، ١٩٩٦، ص ١٦٠ . ١٦٢ .

٢- هي بلديات يتواجد بها نسبة كبيرة من الجزائريين والأوربيين، وتدار من طرف موظف معين من جانب إدارة الإحتلال، يطلق عليه اسم متصرف مكلف بالمصالح المدنية، وله أعوان ولجنة بلدية مختلطة إلى جانب القيادة المكلفين بمهام الدوار وممثلي الجماعة. إذ كان عدد البلديات المختلطة حسب إحصاء سنة 1902 ب 78 بلدية يقطنها 3,5 مليون نسمة. وبقي العدد على ما هو عليه حتى عام 1952، أما عدد المراكز البلدية فكان يبلغ 164 مركزاً. أنظر في هذا الشأن:

- Chaâbane Benakezouh, « La Déconcentration en Algérie », Thèse de doctorat en droit, Université d'Alger, Institut de Droit, 1978, p 78.

3.Yves Courriere, La Guerre d'Algérie : La guerre des Colonelles, tome3, Paris : éd. Société Générale d'édition et diffusion, 2000, p132.

صلاحيات كل من الحاكم العام والجمعية الجزائرية، ويساعده وزيران للدولة يختص أحدهما بالشؤون المدنية والآخر بالشؤون العسكرية.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء فينفس السنة ما يسمى بالفروع الإدارية المتخصصة (S.A.S) على يد الجنرال "بارلونج" الذي استوحاها من تجربة المكاتب العربية المعروفة في النصف الثاني من القرن 19، والذي رأى فيها "قلب فرنسا النابض في كل دوار". حيث كانت مهمة هذه الفروع في الظاهر التكفل بشؤون الأهالي في منطقة معينة من صحة وتعليم وخدمات، بحيث يرأس هذه الفروع ضابط عسكري متخصص في شؤون الأهالي ويخضع نظريا للسلطة العليا في الإقليم. أما الهدف الحقيقي من إنشاء هذه الفروع هو حرمان المقاومة من قواعدها، ومن التغلغل في وسط السكان، والحيلولة دون انتشار ما كانت تسميه إدارة الاحتلال بالتنظيم السياسي-الإداري السري لجبهة التحرير الوطني.

وهكذا تمت العودة من جديد إلى الحكم العسكري إلى درجة أن أصبح الشغل الشاغل للإدارة الاستعمارية يتمثل في المجال الأمني⁽¹⁾ على حساب الإصلاحات السياسية والإدارية. وكان لابد أن يؤدي ذلك إلى تدهور الوضع الأمني عوض تحسينه.

- إن هذه المرحلة من تاريخ الاحتلال الفرنسي، كانت مرحلة جد حاسمة ومتغيرة، انعكست آثارها على التنظيم السياسي-الإداري المنطبق في الجزائر. فعلى مستوى التنظيم اللامركزي، قامت إدارة الاحتلال منذ اندلاع الثورة بإلغاء البلديات المختلطة وترقية المراكز البلدية إلى بلديات تامة الصلاحيات، كما تمثلت هذه الإصلاحات على المستوى الجهوي بالزيادة في عدد الولايات

١ . حيث تم تعزيز قوات الجيش الفرنسي في الجزائر خاصة بعد هجومات 20 أوت 1955 إلى درجة أن جيش الاحتلال قد ارتفع عدده خلال سنة 1955 إلى 190 ألف جندي وضابط بعد أن كان العدد في بداية سنة 1955 لا يتجاوز 8 آلاف جندي وضابط. أنظر:

- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، المرجع السابق الذكر، ص 414.

والدوائر، وذلك ابتداء من 28 جوان 1956 إلى غاية اصدار
المرسومين رقم 56-1282، و56-1284، الصادران في
1956/11/17، اللذان تضمنتا ارتفاع عدد الولايات من 06 إلى
15 ولاية. وقد كان هذا التقسيم على أساس ثلاثة مناطق:

- المنطقة الشمالية، وتضم ولاية تلمسان، وهران، مستغانم، الشلف،
الجزائر، التيطري، سطيف، قسنطينة، وولاية عنابة.
- منطقة الهضاب العليا، وهي تضم ولاية سعيدة، تيارت، المدية،
باتنة.
- وأخيرا منطقة الجنوب، التي تضم ولايتي الواحات، والساورة.
حتى وإن بقيت منطقة الصحراء خاضعة لنظام خاص عرف
بالنظام المشترك أو التنظيم المشترك لمناطق الجنوب.

وبذلك يصبح عدد المناطق الكبرى ثلاثة مناطق تضم 15 ولاية.
للإشارة أن التنظيم الإداري لولاية الجزائر الكبرى قد حددها مرسوم
رقم 59-321 المؤرخ في 24 فبراير 1959 الذي ألحق الضواحي
بالمدينة، وقسمت مدينة الجزائر وضواحيها بموجب هذا المرسوم إلى
عشرة دوائر تنتخب كل منها عددا من مستشاريها البلديين الذين لهم
الاختيار في ترشيح رئيس دائرتهم الذي هو واقعا يعين ولا ينتخب.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المرسوم السابق ذكره أكد على إلحاق 11 بلدية
بمدينة الجزائر الكبرى، ويكون تسيير المدينة بمتصرف عام معين
بمرسوم إلى جانب المجلس البلدي المنتخب والبالغ عدد أعضائه 75
عضوا ثم جاء مرسوم رقم 60-163 المؤرخ في 07 فبراير 1960
الذي غير المرسوم السابق، واعتبر رؤساء البلديات والدوائر معينين
من الجهات الوصية^(١).

١. أنظر: - بورنان عمر، " مبدأ إختيار الإطارات العليا و تعيينها في الإدارات الجزائرية "،
جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير، فرع
التنظيم السياسي والإداري، ١٩٩٩، ص ١٨.

أما حول التنظيم الإداري والقانوني للدائرة، فاعتبرها المشروع الفرنسي مجرد كيان اقليمي يلجأ إليه في التقسيم التقليدي للولايات، ولا تتمتع الدائرة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حسب ما جاء في المرسوم رقم 56-641 الصادر في 28 ماي 1956، وقد كانت النتيجة لهذا التنظيم الجديد للدائرة، أن جعل الكثير يطالبون بإلغائها، من هذا تم تقليص أعدادها بالرغم من المرسوم الصادر في 20 يناير 1961 الذي حث وطالب بتكوين مجلس للدائرة يضم شيوخ البلديات والمستشارين العامين التابعين لرئيس الدائرة، مع توسيع السلطات القانونية لرئيس الدائرة كتمثيل الدولة وحق الوصاية عن البلديات، وتنشيط الحياة الاقتصادية في ظل مخطط قسنطينة. حيث وصل عدد الدوائر في عام 1961 إلى 91 دائرة.

أما بالنسبة للتنظيم البلدي، فنلاحظ بأنه وقع إصلاح إداري بالنسبة للبلديات، ويرمي في الأساس إلى المشاركة الشكلية للمسلمين في عملية الانتخابات التي امتدت من 19 إلى 25 أبريل 1959، حيث تهدف إلى إصلاحين هما، الإصلاح البلدي عن طريق قرار 28 جوان 1956 الذي ألغى بدوره 78 بلدية مختلطة و158 مركز بلدي، وفي ظرف شهور تم تعويض ذلك بـ 1107 بلدية تخضع للقانون البلدي الفرنسي، ثم ارتفع العدد ليصبح 1484 بلدية موزعة على منطقة الجزائر بـ 425 بلدية، ومنطقة وهران بـ 424 بلدية، ومنطقة قسنطينة بـ 635 بلدية. أما الإصلاح الثاني فيتعلق بتشريع موحد لجماعة الناخبين رجالا ونساء، وذلك بقرارين صادرين في 28 جوان 1958، و 03 جويلية 1958، والهدف منهما هو تقريب الإدارة من المواطنين⁽¹⁾.

. منصور بن لرنب، المرجع السابق الذكر، ص 23.

1- Paul delouvrier, Rapport sur l'activité de l'administration en Algérie au cours de l'année 1959, Alger : Imprimerie Baconnier, Avril 1960 , p 93 .

وفي إطار سعي الإدارة الاستعمارية لإنجاح سياسة الاستيعاب والتحكم التي انتهجتها من خلال المشروع الاقتصادي والاجتماعي الذي أطلق عليه اسم مشروع قسنطينة المدعم بالتصريح السياسي الصادر بتاريخ 16 سبتمبر 1959، تكونت لجان عمل للإصلاح الإداري في الجزائر، فكانت أولها لجنة «Des Marets» بقرار صادر في 19 فبراير 1960، ثم لحقتها لجنة «Des Champs» المتكونة في 10 ماي 1960. وكلها ترمي إلى إيجاد إدارة مركزية ولا مركزية في آن واحد تخدم مشروع قسنطينة بتوجيه من اللجنة العامة للشؤون الجزائرية⁽¹⁾.

ومهما يكن، فإن ما يمكن التأكيد عليه هو أن التنظيم العام للهيكلي البيروقراطي كان تنظيماً مركزياً وبيروقراطياً مغلقاً في خدمة جهاز الإدارة الفرنسية، وبعيدا عن خدمة المواطنين الأصليين، إذ أنه لم تعمل بيروقراطية الإدارة الاستعمارية على مبدأ تقريب الإدارة من المواطن، وإنما كان الهدف من تنظيمها المركزي التحكم في الجزائريين وابقائهم تحت السيطرة الاستعمارية.

ولهذا كان من الضروري على الثورة الجزائرية توحيد الصفوف والعمل على إيجاد تنظيم سياسي وإداري للثورة يخدم قضايا الشعب الجزائري، ويقوض بيروقراطية الإدارة الفرنسية على كل المستويات، والعمل على الحل محلها كلما أمكن وذلك لضمان القطيعة بين الجزائر وإدارة الاحتلال.

في هذا الإطار ما هي الاستراتيجية السياسية والإدارية البديلة التي اتخذتها الثورة لتحقيق الإستقلال الوطني؟

وما هي الظروف السياسية والإدارية التي أملت لها مرحلة الثورة (1962-1954)؟

وما هي الانعكاسات التي أفرزها العمل السياسي-الإداري على إرساء أسس الدولة الوطنية؟

1 . Ibid. , p 73.

ثانيا: التنظيم السياسي والإداري للثورة:

لقد نتج عن الفشل السياسي للحركة الوطنية بمختلف تياراتها وإيديولوجياتها في تحقيق الاستقلال السياسي من خلال إتباع الوسائل السلمية والطرق القانونية، إلى فتح المجال أمام الوطنيين الثوريين ليستثمروا هذا الفشل السياسي، ويؤكدوا طرحهم من خلال ما اشتهر على تسميته بالقيادة التاسعة^(١) التي أعلنت عن إنشاء جبهة التحرير الوطني^(٢)، وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني، وبداية إندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، والتي دامت أكثر من سبع سنوات ونصف.

وما يجدر الإشارة إليه، فإن هناك عدة عوامل قد دفعت بالمناضلين الجزائريين إلى التفكير في ضرورة مقاومة الضغوط الفرنسية والمحاولات الرامية لمسح الشخصية الجزائرية. ويأتي في مقدمة هذه العوامل إستياء الشعب الجزائري من القوانين والإجراءات المجحفة التي ضرت به، والتي تتمثل في:

- (1) - فرض الخدمة العسكرية بدون الحصول على الحقوق الأساسية.
- (2) - استيلاء المعمرين الأوربيين على الأموال والأراضي التابعة للحبس،

وحل الملكيات الجماعية المتمثلة في أراضي العرش والأوقاف والبايلك باعتبارها متناقضة مع الشكل الخاص للملكية، وتهدد نموه كما

تؤكد ذلك التشريع الفرنسي المعروف بالسيناتوس كونسيل والمطبق في أبريل 1863. وفرض نظام الملكية الخاصة كشكل وحيد للملكية المعترف بها رسميا من طرف الإدارة الفرنسية طبقا لنصوص قانون "فارنيي"

١ - مصطفى بن بولعيد، ومحمد بوضياف، وكريم بلقاسم، وديدوش مراد، ومحمد العربي بن مهيدي، ورايح بيطاط(داخليا)، وأحمد بن بلة، ومحمد خضير، وآيت أحمد الحسين.

٢ . التي هي امتداد للحركة الراديكالية، إلا أنها كانت عبارة عن منظمة ثورية جديدة تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي، والتحول مباشرة إلى الثورة.

المعروف والصادر بتاريخ 26 جويلية 1873. وتوزيع الأراضي

الزراعية

المصادرة والأكثر خصوبة مجانا على الأشخاص المستقدمين أفواجا من أوريا ليشكلوا فيما بعد بهذه الملكيات الخاصة قطاع المعمرين الزراعي، وطررد المالكين الجزائريين في إطار الملكيات الجماعية والخاصة

المصادرتين، من الأراضي الخصبة في السهول وقرب المدن إلى الأراضي

الهامشية في الجبال أو الهضاب العليا، الأمر الذي أدى بعدد كبير من الفلاحين الجزائريين أصحاب الأرض أن يتحولوا إلى عمال مجردين من

ملكياتهم يعملون في قطاع المعمرين الزراعي^(١).

٣-) - خلق عقبات في وجه الجمعيات الثقافية التي أنشئت بقصد المحافظة على الثقافة الإسلامية العربية بالجزائر خاصة وأنه لم يعد للمدارس الحرة

مصدر لتمويلها.

٤-) - إجبار الأبناء الأصليين على تسجيل أراضيهم وإلقاء القبض على الأفراد

الذين احتجوا على هذا الإجراء.

٥-) - إقامة المحاكم الإستثنائية لفرض العقوبات الصارمة.

٦-) - فرض ضرائب تصاعدية على أبناء البلد الأصليين تعرف باسم

الضرائب العربية.

٧-) - انعدام أي تمثيل سياسي عادل.

٨-) - انتشار الأمية بين الجزائريين وصعوبة الحصول على وظائف إدارية.

١ . حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد

الاستقلال، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1984، ص 76.

٩) - الإحجام عن تصنيع الجزائر حتى تبقى هذه الأخيرة تابعة للاقتصاد الفرنسي.

١٠) - تضاعف فرص العمل وتشبع القطاع الزراعي الذي لم يعد قادرا على

استيعاب الطاقات البشرية المتوفرة بكثرة.

١١) - عدم استفادة الجزائريين من القروض والإعانات المالية المخصصة

للتنمية الزراعية.

١٢) - تطبيق قوانين استثنائية على الجزائريين وعدم تطبيق معظم القوانين الفرنسية على أبناء البلد الأصليين إلا بعد موافقة الحاكم العام بالجزائر.

١٣) - القضاء على نشاط المنظمات التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري^(١).

إلى جانب هذه العوامل التي دفعت بالجزائريين إلى التحمس للعمل الثوري أذكر عامل انتفاضة 08 ماي 1945 التي كان لها دور كبير في تنشيط الحركة الوطنية، وخاصة قانون 20 سبتمبر 1947 الذي جسد فكرة التفرقة العنصرية وعدم المساواة بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوربيين.

فعلى الرغم من أن قانون 20 سبتمبر 1947 قد منح المسلمين الجزائريين لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، الحق في اختيار ممثلين لهم في المجلس الجزائري، ومجلس الحكومة العامة بالجزائر، والجمعية الوطنية الفرنسية. لكن إقدام الجهاز الإداري البيروقراطي الفرنسي على تزوير الانتخابات التشريعية والبلدية التي عرفتها الجزائر لأول مرة، وتعيين عملائها والموالين لها في المجالس المنتخبة من طرف المسلمين الجزائريين قد أقنع هؤلاء بأن المساواة بينهم وبين المستوطنين الأوربيين لا يمكن تجسيدها في الميدان الواقع، وأن المشاركة في الانتخابات ما هي في الحقيقة إلا لعبة في يد الأوربيين، كما أن سياسة التزيف والمغالطة تظل قائمة ومعمولا بها في جميع الانتخابات وعلى جميع

١- . عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، المرجع السابق الذكر، ص 559.

المستويات. وبذلك يكون الشعب الجزائري وقادة التشكيلات السياسية قد تفتنوا للمخادعة الفرنسية من خلال الإصلاحات السياسية-الإدارية في إطار قانون 20 سبتمبر 1947^(١). وتأكدوا أن فكرة المساواة بينهم وبين المستوطنين الأوروبيين في التمثيل السياسي تعد ضرباً من الخيال. لذلك قرر الشعب الجزائري توحيد صفه واقتناعه أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير الإنسان والأرض من سيطرة الإدارة الفرنسية، ومن مظالم الجالية الأوروبية المهيمنة على كل شيء بالجزائر.

من كل هذا اقتنع الشعب الجزائري أن الإنتفاضات الشعبية الثورية هي الآلية الأساسية والحاسمة في تغيير مجرى التاريخ في البلدان المستضعفة، حيث من خلالها أطاحت الشعوب بالأنظمة الاستعمارية. لذا ارتكزت قيادة الحركة الوطنية على التيار الثوري الذي من شأنه أن يخلق التأييد لهذه الإيديولوجية المعبرة عن مطامح الشعب الهادفة إلى تغيير الوضع وتحقيق الاستقلال.

هذه الإيديولوجية الثورية الجزائرية أعتبرت إحدى الوسائل التي ارتكز عليها قادة التحرير الوطني لكي يوحّدوا كلمة الشعب الجزائري، ويهيئوا الوسط الاجتماعي الصالح لنجاح الفكر الثوري المضاد للسياسة

١ . لقد رأت الإدارة الحكومية الفرنسية، والمستوطنون الأوروبيون أصحاب الإمتيازات في الجزائر أن الخطر يهددهم إذا ما هم تركوا المسلمين الجزائريين ينتخبون انتخاباً حراً ونزيعاً لنوابهم، لأن أولئك النواب لن يكونوا إلا من رجال الحزبين الوطنيين "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، و"حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، فاستقر رأيهم على الوقوف في وجه الأمة واختيار مجموعة من النواب العملاء لترشيحهم وضمان الفوز لهم كممثلين لمسلمين الجزائريين في مختلف المجالس المنتخبة. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع . انظر:

. محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية: 1830-1954، قسنطينة: دار البعث 1985، 262 صفحة.

الاستعمارية بالبلاد^(١). وبفضل مجموعة من القواعد والاجراءات الثورية التي تضمنتها مواثيق الجبهة وإيديولوجياتها اكتسبت القيادة السياسية قوتها وحققها في تنظيم القوة الشعبية. وبذلك تجسدت السلطة الوطنية لتحظى بثقة جميع المواطنين الذين أصبحوا يشعرون أن إيديولوجية الثورة تحولت إلى سلطة ملزمة، وهي تستحق الولاء والمساندة التامة لأنها تستجيب لمطالبهم في التخلص من غلاة الاستعمار وتقليص نفوذهم السياسي والإداري والاقتصادي بالبلاد.

والجدير بالملاحظة أن مؤسسوا جبهة التحرير الوطني واجهوا إشكالية صعبة منذ بداية الثورة تتمثل في كيفية تحقيق الوحدة الشعبية مع وجود تركيبة اجتماعية متباينة، وأحزاب سياسية مختلفة الطرح السياسي، والاجتماعي، والاختيار الإيديولوجي.

أمام هذا الوضع، لم يكن للجبهة سوى تجاهلها للمسألة الاجتماعية والخيار الإيديولوجي طالبة "... كل المواطنين الجزائريين ومن جميع الفئات الاجتماعية ومن جميع الأحزاب والحركات أن يندمجوا في الكفاح التحريري، دون أي اعتبار آخر، وبدون أية حساسية"^(٢).

ومن أسباب تجاهل الجبهة وعدم طرحها للمسألة الاجتماعية والخيار الإيديولوجي، يمكن تلخيصها في الأسباب التالية:

(١) - رغبة الشعب الجزائري في الاستقلال كمطلب أساسي لاسترجاع مقومات وجوده كشعب حر ومستقل.

(٢) - كان التحاق أعضاء مختلف التنظيمات السياسية الجزائرية للجبهة،

لا يسمح بتوحيد الموقف الإيديولوجي للثورة وبقيادة الجبهة فكل المحاولات

١- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، المرجع السابق الذكر، ص 553.

٢. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الإعلام والثقافة، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني: ١٩٥٤.١٩٦٢، (الجزائر:وزارة الاعلام والثقافة، 1976)، ص 7.

التي تمت داخل المجلس الوطني للثورة كانت تؤدي إلى تعدد
الطروحات

الإيديولوجية المتباينة.

(٣) - أدركت جبهة التحرير الوطني عند انطلاق الثورة أن طرح
المسألة

الإيديولوجية، سيؤدي إلى تمسك التنظيمات السياسية بوجودها التنظيمي.

(٤) - خشية الجبهة من محاولة الاستعمار تزييف خلفيات الثورة
وإبعادها،

وبالتالي تأليب الرأي العام الغربي عامة، والرأي العام العربي
خاصة،

الذي لم يكن يومئذ مهيبا لفهم الثورة الجزائرية لو أعلنت الجبهة، أنها
تهدف إلى تحرير الجزائر لتبني الاشتراكية، التي كانت تعني عند قطاع
واسع من الشعب العربي سوى الشيوعية، وهو سبب كاف لقطع
الدعم

الدعم الديبلوماسي والمساعدات المالية للثورة^(١).

ونظرا لظروف مرحلة الثورة، التي تتطلب وحدة الرأي ووحدة
الصف،

فإن الجبهة لم تعلن نفسها اتحادا للأحزاب السياسية السابقة، بل كانت
عبارة عن تجمع لكل القوى الوطنية، نادت كل الجزائريين من مختلف
الاتجاهات السياسية والشرائح الاجتماعية للمشاركة في الثورة
التحريرية

وذلك لتحقيق الاستقلال الوطني الذي سيسمح "باسترجاع سيادة
المدولة

سيادة الدولة الجزائرية الاجتماعية والديمقراطية ضمن إطار
المبادئ

الاسلامية واحترام كل الحقوق الأساسية للفرد دون تمييز ديني أو عرقي"^(٢).

١ . عامر رخيعة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1980-

1962)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 66 .

٢ . نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، المرجع السابق الذكر، ص

وإنطلاقاً من هذا كله نتساءل: كيف تنظر أدبيات الثورة لمبادئ العمل
التنموي السياسي، خاصة مبدأ "الديمقراطية"، ومبدأ "الحريات
الأساسية"،

الأساسية"، ومبدأ "الإسلام" الذي يمثل أهم مقوم حضاري وثقافي
للشعب
الجزائري؟

وما هو التنظيم الإداري الذي اتخذ من قبل الثورة لإزالة الاغتراب
الإداري

البيروقراطي الذي عان منه الشعب الجزائري طيلة قرن وربع القرن.
فبخصوص مبدأ "الديمقراطية"، قد ورد مرة واحدة في صياغة
البيان،

وقد اقترن بالصيغة الاجتماعية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل
على

تأثر محرري البيان بالإيديولوجية والفكر الاشتراكي، وسبب ذلك يرجع
إلى

أن في تلك الحقبة كان التيار الاشتراكي ينمو في العالم عامة، وفي أوساط
الشعوب المستعمرة خاصة، نظراً لطابعه الثوري التغييري الجذري يحمله
هذا

الفكر.

أما بخصوص مبدأ "الحريات الأساسية"، فقد أكدت جبهة التحرير
الوطني على احترامه دون النظر إلى الجانب العرقي أو لجانب الديني.
علماً

بأن ديننا الإسلامي يؤكد على مبدأ الحرية والعدل.
ونظراً لأهمية الإسلام، نجد جبهة التحرير الوطني وظفته في
تجنيد

لجماهير الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي من جهة، وعزل الأحزاب
السياسية

التي رفضت الإلتحاق بالثورة عن الجماهير من جهة ثانية.

وبعد بيان أول نوفمبر 1954، جاء مؤتمر الصومام^(١) لسنة 1956، من

أجل إعادة تنظيم قيادة الثورة وتقييم تجربتها خلال العشرين شهرا السابقة.

وقد حددت جبهة التحرير الوطني من جديد أهدافها السياسية وشروط وقف إطلاق النار والمفاوضات^(٢).

وقد جاء في تصريح الوفود عقب انتهاء أشغال المؤتمر أن الثورة "... هي

كفاح يهدف إلى تحطيم النظام الاستعماري، وهي ليست حرب دينية، بل

هي كفاح من أجل إقامة الدولة الجزائرية ذات المحتوى الاجتماعي

١- عقد المؤتمر في واد الصومام في 20 أوت 1956، ولقد غاب عنه عدة ولايات منها: الولاية الأولى، والرابعة، والسادسة، والقاعدة الشرقية، بما فيها الوفد الخارجي للجبهة. وهذا ما أدى إلى الصدام فيما بعد. لمزيد من المعلومات في هذا الشأن راجع :

. علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي. من المناضل السياسي إلى القائد العسكري

1946-1962، الجزائر: دار القصة للنشر، 1999، ص 102.

٢ . يمكن تحديد قواعد وقف إطلاق النار والمفاوضات كما جاءت في أرضية مؤتمر الصومام فيما يلي:

. الاعتراف بالأمة الجزائرية، ووحدتها التي لا تتجزأ.

. الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها على جميع الميادين بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية.

. إطلاق صراح جميع المعتقلين الجزائريين والموقوفين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني

قبل وبعد أول نوفمبر 1954.

- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بوصفها المنظمة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، والتي لها وحدها الحق والصلاحيات لإجراء المفاوضات. أنظر:

. نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، المرجع السابق الذكر، ص

17.

والديمقراطي"^(١). أي تأكيد طبيعة لا دينية الثورة الجزائرية
"جمهورية

ديمقراطية واجتماعية"، وهذا يرجع إلى العوامل الأساسية التالية:
أولاً: رغبة زعماء الثورة في الحد من الدعاية الفرنسية التي روجت
بأن
الثورة الجزائرية، ثورة دينية تهدف للإساءة للحضارة الغربية
والكنيسة
المسيحية.

ثانياً: بروز اتجاه ان داخل الجبهة اتجاه عروبي-إسلامي،
واتجاه
علماني، مما انعكس فيما بعد أثناء الاستقلال.

ثالثاً: يرجع للوضع الدولي الملأ لم طرح القضية الجزائرية مع
الحرص
على كسب تأييد ومساندة القوى الداعمة للتححرر، وحتى تطرح
القضية الجزائرية طرحاً صحيحاً أمام الهيئات والمنظمات الدولية.
كما أضاف مؤتمر الصومام شيئاً جديداً- عما جاء في بيان أول نوفمبر-
يتمثل في تجسيد هذه الديمقراطية الاجتماعية على أرض الواقع " من خلال

إنشاء مجالس شعبية تتشكل عن طريق انتخابات عامة من طرف سكان
القرى والدواوير والمداشر، وكل مجلس يتكون من خمسة أعضاء،
وحددت لها جملة من الأهداف يصب كلها في دعم الثورة والوصول بها
إلى تحقيق الإستقلال"^(٢). كما أقر مؤتمر الصومام الهيئات التنظيمية
للجبهة وهما:

١- المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

١ . المرجع نفسه، ص 12-13.

٢ . أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، الجزائر:
المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 348.

يمثل أعلى جهاز للثورة يوجه سياسة جبهة التحرير، وهو الهيئة الوحيدة المخولة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الثورة والبلاد^(١). حيث كان المجلس أول مؤسسة تشريعية مكونة من 34 عضواً، نصفهم أعضاء دائمون والباقي أعضاء مستخلفون، والجدول التالي يوضح الأعضاء الممثلين لمختلف التيارات الحزبية المشكلة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثقة عن مؤتمر الصومام سنة ١٩٥٦^(٢).

١ . أهم الاجتماعات التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية: إجتماع القاهرة بتاريخ 20 أوت 1957، وإجتماع طرابلس بتاريخ 16 ديسمبر 1960، وإجتماع طرابلس بتاريخ 19 أوت 1961. أنظر:

- الطاهر بن خرف الله، "المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية"، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، السنة الأولى، العدد الأول، ١٩٩٤، ص ٣٨.

٢ . عمر صدوق، المرجع السابق الذكر، ص ٦٧.

التنظيمات السياسية	الأعضاء الدائمين	الأعضاء الإضافيين
حركة الإنتصار	٠٥	٠٥
حزب البيان	٠١	٠١
مؤسسة جبهة التحرير	١٠	٠٨
جمعية العلماء	٠١	٠١
الحزب الشيوعي	٠٠	٠١
غير مترشحين	٠٠	٠١

ثم ارتفع العدد عام 1957 إلى 54 عضوا. ويعتبر هذا المجلس هو السلطة العليا حيث يتولى رسم وتنفيذ السياسات العامة للبلاد، وذلك بمشاركة الهيئة التنفيذية للمجلس. ويستدعي هذا المجلس للإنعقاد من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ إن اقتضت الضرورة، أو بطلب نصف أعضائه زائد واحد، ولا يتخذ قرار منه دون حضور نصف أعضاء دائمين أو مستخلفين. ذلك أن العمل الجماعي سمة من سمات الثورة الجزائرية، فلا حق لأحد أن يدعي الزعامة إلا في إطار جماعي منسجم ومتناسق.

٢- لجنة التنسيق والتنفيذ:

تعد الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكانت في المرحلة الأولى تتكون من 05 أعضاء وفي 19 أوت 1957 ارتفع

عددهم إلى 14 عضوا يختارون من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث كان لها كامل السلطة على جميع الهيئات والمنظمات السياسية والعسكرية للثورة، ويمكن ذكر أهم اختصاصاتها:

- إصدار تعليمات وأوامر لتنشيط وتنسيق العمليات الحزبية.
- تنظيم وتوزيع وحدات جيش التحرير على التراب الوطني.
- تمارس مهمة ربط وتنسيق النشاط العسكري الداخلي بالنشاط السياسي الخارجي^(١).

وعقدت لجنة التنسيق والتنفيذ عدة اجتماعات كان آخرها اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتاريخ 19 أوت 1958 أين تقرر تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ.

أما إذا انتقلنا إلى التنظيم الإداري المركزي، فبعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ في 19 سبتمبر 1958 بتونس والتي كانت تتكون من 12 وزارة بالإضافة إلى رئيس ونائبين للرئيس. ثم تلتها الحكومة المؤقتة الثانية المتكونة من رئيس الحكومة، وثلاثة نواب للرئيس، وخمسة وزراء دولة، وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التسليح والاتصالات، ووزارة الأخبار. وكان أعضاء الحكومة مسؤولين بصفة جماعية أمام المجلس الوطني، وفرديا أمام رئيس مجلس الوزراء وهم جميعاً أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية^(٢)، الذي فوض السلطات الواسعة للحكومة في إطار الخطة التي يرسّمها. وكانت الحكومة المؤقتة ومنذ بدايتها تضم كل الأحزاب والتيارات السياسية التي انصهرت في جبهة التحرير الوطني شأنها في ذلك شأن المجلس الوطني للثورة.

١ - محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر (1516-1962)،

الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 251.

٢ - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الرويبة: المؤسسة

الوطنية للإشهار والنشر، الطبعة الثانية، 1996، ص 194.

ثم ظهرت إدارة إقليمية قائمة على ستة ولايات وبدورها الولاية تقسم إلى مناطق، والمناطق إلى نواح، والنواحي إلى قسّمات^(١). وهي الولاية الأولى تتمثل في الأوراس، والولاية الثانية هي الشمال القسنطيني، والولاية الثالثة هي القبائل، والولاية الرابعة هي الوسط الجزائري، والولاية الخامسة وهران، والولاية السادسة هي الصحراء. وتتجسد السلطة في كل ولاية في مجلس يرأسه عقيد وأربعة ضباط برتبة رائد، وكل واحد منهم مسؤول عن قطاع معين.

في هذا السياق، ما يمكن الإشارة إليه أن السمات الأساسية التي ميزت التنظيم السياسي-الإداري خلال هذه المرحلة التي استغرقتها حرب التحرير تتجلى في تداخل الطابع العسكري والطابع السياسي، مع سيادة الجانب العسكري بسبب الهدف المنشود في تحقيق الاستقلال عن طريق الكفاح المسلح، فكل المؤسسات التي أنشأتها جبهة التحرير خلال الثورة سواء في الداخل أو الخارج بما في ذلك التراب الفرنسي ذاته، كان الغرض منها أولاً وقبل كل شيء القضاء على الإحتلال عن طريق الكفاح المسلح. هذا التداخل يبرز ويتجلى على سبيل المثال من خلال بعض التسميات كجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، إلى جانب تميز مؤسسات الثورة بالطابع المؤقت، والقائمة على مبدأ التعيين، والعمل بمبدأ القيادة الجماعية، إضافة إلى وقوع المؤسسات المركزية خارج التراب الوطني.

كذلك ما يمكن استنتاجه مما سبق، أن السنتين الأوليتين من الثورة اقتصر العمل التنظيمي على المستوى الجهوي والمحلي دون المستوى الإداري المركزي، وذلك بتقسيم التراب الوطني لضرورة الثورة إلى ولايات ذات استقلال شبه تام، إذ كل ولاية مقسمة إلى مناطق ثم نواحي فأقسام. والسبب في هذا الاهتمام بالتنظيم السياسي-الإداري الجهوي والمحلي، كان من أجل الشروع مباشرة في العمل المسلح حتى تنشأ ديناميكية للثورة تسمح بوضع ما لزم من مؤسسات حسب الظروف الميدانية.

١- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية ١٩٦٢، المرجع السابق الذكر، ص 394.

أما فيما يخص التنظيم المدني الذي كان يشكل الخلية الأساسية لتنظيم جبهة التحرير الوطني، كان عبارة عن إدارة محلية مشكلة من لجان، تتكون كل لجنة من ثلاثة أعضاء: رئيس، ومساعد سياسي، ومساعد إداري. الهدف منه تفويض بيروقراطية الإدارة الفرنسية على كل المستويات، والعمل على الحلول محلها كلما أمكن، وذلك لضمان القطيعة بين الجزائر وإدارة الاحتلال، مع القيام بمهام أخرى كالتجديد، والتعليم، والقضاء، والتكليف بالمهام. والملاحظ أن هذا التنظيم كان أكثر فعالية في المناطق الريفية والنائية منه في المناطق ذات وجود أوربي مكثف.

بالإضافة إلى هذا التنظيم، قامت جبهة التحرير الوطني بإنشاء نقابات واتحادات، ولاسيما الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فبراير 1956، وذلك بغرض التعبئة المالية والسياسية الشاملة.

وعليه، فإن من زاوية دراسة العمل التنموي السياسي. وما نصت عليه أدبيات الثورة التحريرية نجد أن بعد مؤتمر الصومام، عقد مؤتمر آخر للثورة الجزائرية سمي بمؤتمر طرابلس^(١)، حاولت فيه الجبهة وضع مشروع اجتماعي لتحقيق " الثورة الديمقراطية الشعبية" في جزائر ما بعد الاستقلال. وما يلاحظه المختصين في تحليلهم لبرنامج طرابلس، أن هذا الأخير كان له تأثير كبير على مستقبل التنمية السياسية في جزائر ما بعد الثورة. وهذا نظرا لعمله على تعميق الخلافات الإيديولوجية من جهة، والاختلاف الذي منبت به الجبهة في حل تناقضاتها الداخلية، وفي بلورة مبادئ إيديولوجية متماسكة من جهة ثانية.

لقد وضع برنامج طرابلس حدا للتعددية الحزبية، وذلك عندما أقر تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي وحيد على الساحة السياسية، وإلغاء غيرها من التنظيمات السياسية، وذلك بحجة أن " لضمان السير إلى الأمام وتحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، لا بد من حزب سياسي قوي وواع " ^(٢). كما أوضح أن مفهوم بناء الدولة لا يكون إلا " على أسس ديمقراطية مناهضة للاستعمار والإقطاعية... وهذا

١. عقد هذا المؤتمر بمدينة طرابلس الليبية في جوان 1962.

٢. نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، المرجع السابق الذكر، ص 49.

لا يكون ممكنا إلا بفضل المبادرة والحزم والرقابة التي يمارسها الشعب مباشرة"^(١). وهذا لا يكون أيضا، إلا من خلال "... مشاركة المناضلين في انتخاب المسؤولين على كل المستويات، وطرح الخلافات الكبرى أمام القاعدة لتفصل فيها، والتعبير الحر عن الآراء، وممارسة النقد داخل الحزب، وضرورة مراقبة الشعب لأجهزة الدولة..."^(٢).

وما يمكن أن نستنتجه في هذا العرض، أن الهدف التنموي السياسي لم يكن ينصب عند قادة الثورة لحل مسألة الخيار الإيديولوجي، بقدر ما كان اهتمامهم ينصب حول توحيد الصف وتجنيد الجماهير لتحقيق الهدف التنموي السياسي الأسمى المتمثل في الحصول على الاستقلال السياسي. غير أن الطابع المميز للتنظيمات التي أنشأت في مرحلة الثورة، كانت تنظيمات مؤقتة، الأمر الذي جعلها عرضة للصراعات والنزاعات. ومن الأسباب التي أدت إلى تراكم التناقضات، وحدة الصراعات بين مختلف تنظيمات جبهة التحرير، ويعود إلى ذلك التشتت وضعف الإتصال الذي فرضته الحرب على قيادة الثورة، مما نتج عنه ما يعرف في تاريخ الثورة الجزائرية بجماعة الداخل، وجيش الداخل، وجماعة الخارج، وجيش الخارج^(٣)، كما نتج خلاف آخر حول أحقية قيادة الثورة بين ما يسمى بالمدنيين والعسكريين.

بالإضافة إلى هذه الصراعات السياسية داخل قيادة الثورة، هناك أيضا صراع على السلطة بين قيادة جيش التحرير الوطني، والقادة السياسيين في الحكومة المؤقتة. وقد برز هذا الخلاف وبشكل حاد مع اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال دورة ديسمبر 1959-يناير 1960، والذي جاء انعقاده بعد مناقشات واسعة بين العقلاء

١ . المرجع نفسه، ص 49-50.

٢ . المرجع نفسه، ص 49-50.

٣ . تمثلت جماعة الداخل في تنظيمات الثورة في الداخل كل من: الولايات الست التاريخية، ومناضلي جبهة التحرير الوطني، في حين تمثلت جماعة الخارج في الحكومة المؤقتة، واتحاديات جبهة التحرير الوطني في كل من فرنسا، تونس، المغرب، وجيش الحدود الغربية والشرقية.

العشرة^(١). وقد أسفر هذا الإجتماع عن إقالة قيادة الجيش الثلاثية (بوصوف، وبن طوبال، وكريم بلقاسم)، وإنشاء هيئة الأركان العامة للجيش تحت قيادة جديدة تتكون من: هوراي بومدين، وقائد أحمد، وعلي بومنجل.

وعليه، فإن المتتبع لمسيرة الثورة التحريرية الجزائرية، يستخلص من خلال نتائج دورة (ديسمبر 1959 - يناير 1960)، أنها تعتبر تحولا في العلاقات بين أجهزة الثورة، احتلت فيها البيروقراطية العسكرية مركز الزعامة في تسيير دواليب الثورة والتأثير فيها. وقد اشتد الصراع بين قيادة الجيش والحكومة المؤقتة في صائفة 1961، وذلك عندما أقدمت هيئة الأركان العامة للجيش على تقديم استقالتها للحكومة المؤقتة في 15 جويلية 1961، محتجة على موقف الحكومة المؤقتة التي رأت فيه قيادة الجيش إهانة لها أمام السياسة التونسية^(٢)، وقد أدت هذه الأزمة إلى إيجاد " فرحات عباس" من منصب رئاسة الحكومة المؤقتة التي تولاها

١ . العقداء العشرة هم على التوالي: ثلاثة وزراء من الحكومة المؤقتة وهم: كريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بوصوف، وعبد الله بن طوبال، وقائدا لجنة تنظيم الجيش في الحدود الغربية والشرقية وهما: محمد بوخروبة (هوراي بومدين)، ومحمدي السعيد، وخمسة عقداء آخرين برتبة قائد ولاية موجودون بالخارج وهم: دهليس سليمان، وحاج لخضر، وعلي كافي، وديدوش مراد، وعلي بودغن المدعو العقيد لطفي.

٢ . يعود السبب المباشر لتلك الاستقالة حادث الطائرة الفرنسية (ف 84) التي أسقطها جيش التحرير وأسر قائدها في الحدود التونسية . الجزائرية. حيث طالبت الحكومة التونسية بتسليم الطيار الفرنسي لها، وهو ما تم بالفعل، ورأت قيادة الجيش في ذلك الموقف إهانة لها. أنظر:

. نص حديث بن بلة للمجاهد بتاريخ 1962/08/07.

. محمد عباس، "قصة الخلاف بين الحكومة المؤقتة والأركان العامة"، يومية الشعب، العدد

6767، الصادر بتاريخ 1985/٠٧/٢٨، ص 12.

"يوسف بن خدة"، غير أن هذا القرار لم يؤد إلى حل أزمة الخلافات الناشبة بين قيادة الجيش والحكومة المؤقتة.

بعد إجراء الاستفتاء والاعلان الرسمي عن استقلال الجزائر، كانت الأزمة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش المتحالفة مع " أحمد بن بلة" قد عرفت تطورات خطيرة أصبحت تنذر بحرب أهلية، خاصة بعد دخول جيش الحدود إلى الجزائر، وإعلان " بن بلة" في 22 جويلية 1962 عن إنشاء مكتب سياسي يتكفل بتسيير البلاد بدلا من الحكومة المؤقتة. وقد تمكن المكتب السياسي بذلك من الدخول إلى العاصمة في 02 أوت 1962، في حين استسلمت الحكومة المؤقتة في 03 أوت من نفس السنة، وأصبحت بذلك السلطة في يد المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني. وفي تاريخ 20 سبتمبر 1962 أجريت انتخابات المجلس التأسيسي، وتشكلت بعدها أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال، تولى فيها السيد "أحمد بن بلة" رئاسة الوزراء بأغلبية 139 صوتا ضد 23 صوتا، وعين "هوارى بومدين" وزيرا للدفاع وقاد الجيش.

إن هذه المعطيات المتعلقة خاصة بالممارسة السياسية خلال مرحلة الثورة، إضافة إلى الأثر الذي تركه إخفاق مؤتمر طرابلس في تحديد وتعيين القيادة التي تتولى تنفيذ البرنامج المسطر، الأمر الذي كان سببا في فتح باب الصراع على السلطة⁽¹⁾، هي كلها من أهم خلفيات وأسباب ما اصطلح على تسميته بأزمة صائفة 1962 التي كانت منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر. أكد فيها الجيش دوره الريادي المؤثر في

1 . Voir :

. Benyoucef Ben Khedd, L'Algérie à l'Indépendance : La crise de 1962. Alger: édition dahle, 1977, pp 19-20 .

. Mohamed harbi , changements politiques au maghreb, Paris: CNRS, 1991, p 131.

مسيرة البلاد، وانعكست على مضمون ومفهوم العمل التنموي السياسي بعد الإستقلال. هذا، بالإضافة إلى عدم قدرة جبهة التحرير الوطني و إخفاقها في تجاوز التناقض الفكري (الإيديولوجي) الذي كان موجودا داخل قيادتها ، الأمر الذي جعل هذا التناقض يستمر إلى فترة ما بعد الإستقلال.

المبحث الثاني :

مرحلة إرساء أسس الدولة الوطنية (1962-1965):

شهدت الجزائر مباشرة بعد الإستقلال وضعية اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة وشائكة، نتيجة الهيمنة الاستعمارية القائمة على سياسة تحطيم جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية من جهة، والاستمرار في أساليب التفتير والتجهيل بشكل منظم ومؤسس لطمس الشخصية واستغلال الأرض من جهة ثانية.

هذه الحقيقة تبرز جليا من خلال ما ورثته الجزائر من اقتصاد مدمر يحمل تناقضات جوهرية، من بين هذه التناقضات:

- وجود رأس مال مسيطر على وسائل الانتاج الكبرى في الصناعة والزراعة والتجارة والنقل وعلى هيكل الجهاز المالي.
- وجود تباين جهوي يتصف بتركز رأس المال في المناطق الغنية خاصة في المدن الكبرى، تقابله مناطق فقيرة موزعة بين الجهات الجبلية وجهات الهضاب العليا.
- وجود طبقة وطنية محظوظة من الإقطاعية أو شبه الإقطاعية في الزراعة، ومن البرجوازية الطفيلية في الصناعة والتجارة، يقدرها ميثاق الجزائر 1964 بحوالي 50.000 مالك. وتمثل نسبة قليلة من القوة العاملة، وهي 2,5%⁽¹⁾.

ومما زاد من تدهور الوضع أكثر هو اغتنام البرجوازية الصغيرة فرصة الفراغ الناجم عن هجرة الرأسمالية الإستيطانية للحلول مكانها في القطاعات الإنتاجية الأكثر مردودية من الإنتاج الزراعي، وإلى جانب ذلك شغلها مناصب مهمة في القطاع الصناعي من دون سابق خبرة في الميدان، في حين عرفت الزراعة تدهورا حادا من جراء الإهمال ونقص الاهتمام.

لقد عرفت البنية الاقتصادية الجزائرية في السنة الأولى من الإستقلال، مرحلة المصاعب الاقتصادية التي نجمت عن رحيل أكثر من أربعة أخماس (4/5) المستوطنين الذين كان لهم عدد كبير من ذوي المهارة

١ . حسن بهلول، المرجع السابق الذكر، ص 109.

والكفاءة المهنية^(١). وهذا خلف خلا ودمارا في الاقتصاد الجزائري، إذ لم يقتصر على إبطاء معدلات النمو فحسب، وإنما أثر أيضا على الناتج القومي. أما على الصعيد المالي، فإن الجزائر كانت تعيش وضعاً مالياً تميز بالعجز الناتج عن انخفاض الودائع لدى البنوك والحسابات البريدية نتيجة الهجرة الجماعية للأوربيين. ونتيجة لانخفاض كمية النقود المتداولة، حصل جمود في الحركة التجارية، وعجز المؤسسات الجزائرية عن تغطية حاجيات التجهيز^(٢).

وعلى الصعيد الإداري، فقد واجهت الجزائر بعد الإستقلال مشاكل معقدة، وهذا نتيجة السياسة المنتهجة من طرف الإدارة الاستعمارية القائمة على حرمان أبناء الشعب الجزائري من فرص التكوين والتعليم. إذ بعد الهجرة الجماعية للفرنسيين والإداريين الأوربيين وجدت الإدارة الجزائرية نفسها في شلل وتعطل شبه تام، وهو ما جعل القدرة الانتاجية للنشاط الصناعي والتجاري ينخفض في سنة 1962 من 80% إلى 90% بالمقارنة ما كانت عليه في سنة 1954، حيث كان الأوربيين يمثلون 82% في الإدارة، أما الجزائريون حسب إحصائيات 1959، فإنهم يمثلون 5,2% من فئة المناصب المركزية والدوائر، و11,8% من فئة المستخدمين المؤطرين، و19,4% من فئة الموظفين^(٣).

والجدول التالي يبين فئة التأطير في الوظيفة العامة^(٤).

١ . يوسف عبد الله صايغ، اقتصاديات العالم العربي، البلدان العربية الافريقية، الجزء 2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص 348.

٢ . عامر رخيعة، المرجع السابق الذكر، ص 98.

3- Mohamed HABRI, Le F.L.N. mirage et réalité, Paris : édition jeune Afrique, 1980, p.323.

٤ . عبد الحميد إبراهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية ١٩٥٨ - ١٩٩٩، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ٦٧.

فئة التأطير	الإطارات الفرنسية و الجزائرية المالية لفرنسا
الفئة أ : إطارات الإعداد و القرار	فرنسيين 39 % منهم 43 %
الفئة ب : إطارات تسيير	فرنسيين 43 % منهم 77 %
الفئة ج ، د : إطارات دنيا	فرنسيين 3 % منهم 12 %

والجدول التالي يوضح الإطارات القيادية للجهاز الإداري الجزائري
عشية إستقلال الجزائر ١٩٦٢ (١).

إطارات فرنسية	١٣٧٢٩	20 %
إطارات جزائرية متخرجة من مدارس الإدارة الإستعمارية	٢٢١٨٢	32 %
المجموع	٣٥٩١١	52 %
إطارات قادمة من جبهة التحرير الوطني	٣٤٠٩٧	48 %
المجموع	٧٠٠٠٨	100 %

١. المرجع نفسه، ص ٦٨ .

أمام هذه الوضعية العامة المعقدة التي ورثتها الجزائر مباشرة بعد الاستقلال، نتساءل: ما هي السياسات الاقتصادية والسياسية - الإدارية التي اعتمدها نظام الحكم لإحداث التغييرات في البنى الاقتصادية، والسياسية-الإدارية، والاجتماعية التي من شأنها أن تحقق التنمية الشاملة؟

أولاً: آليات البناء الاقتصادي:

قصد القضاء على الشرعية الاستعمارية، وكمحاوله لإيجاد الحلول المستعجلة للوضع الاقتصادي الهزيل والمشوه وغير متجانس، فإن النخبة الحاكمة آنذاك رأت أن إعادة بناء الاقتصاد يستلزم تغييرات نوعية وكمية، والقائمة على الابتعاد عن نهج السياسة الاقتصادية الليبرالية التي من شأنها أن تزيد من توثيق العلاقة بالنظام الاستغلالي القديم. "ومما لا شك فيه أن تلك التحولات والتغييرات التي شهدتها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال كانت قصدية، تعكس إرادة الرفض لنمط من البناء الاجتماعي التقليدي الذي اتسم بالطابع الاستغلالي في كثير من جوانبه"^(١)، وفي سلك طريق البناء الاشتراكي رغم الصعوبات التي تطرحها شروط التحول من وضع اجتماعي اقتصادي متخلف إلى وضع اجتماعي متطور وعادل.

لذا، كان على الدولة أن تتخذ جملة من الإجراءات ذات أبعاد استراتيجية إنمائية متمثلة بالخصوص في تأميم مجموع أراضي القطاع الاستعماري، إلى جانب مجموعة غير متكاملة من المؤسسات تدخل ضمن ما يعرف باسم "الأملك الشاغرة"^(٢) وكذلك بعض قطاعات الصناعة

١ . جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر، قسنطينة: مطبعة البعث، 1964، ص 40.

٢ . يشير استخدام تعبير الأملك الشاغرة إلى أن هذه الثروة كان لا يزال ينظر إليها على أنها استثنائية أكثر مما ينظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني. ولم يحدث في أي وقت أن اعتبرت الحكومة المزارع الشاغرة التي يديرها العمال ظاهرة دائمة. وقد تم الاحتفاظ بحقوق الملاكين الفرنسيين إلى أن تأكد أنهم غير مستعدين للعودة بعددات مختلفة وجهت إليهم. ولم تعلن الحكومة قبل مارس 1963 اعتبار التسيير الذاتي الشكل الجزائري للتنظيم الاقتصادي ويمكن أن يفسر هذا برغبة الحكومة في مراعاة اتفاقيات أيفان التي أنهت الحرب الاستعمارية، التي احتفظت فيها فرنسا بحقوق مؤقتة. أنظر:

التحويلية^(١). كما تدخلت في القطاع المالي الذي يعبر عن السيادة من ناحية، ومركز تأثير اقتصادي على السياسة الاقتصادية للدولة من ناحية ثانية. حيث في الفاتح يناير 1963 تم إنشاء "البنك المركزي الجزائري" مكان "البنك الجزائري" ^(٢). وإصدار عملة وطنية هي الدينار الجزائري بدلا من الفرنك الجزائري الذي كان قابلا للصرف المباشر مع الفرنك الفرنسي. كما عززت الدولة هذه الإجراءات بتدابير أخرى، كإنشاء مؤسسات مالية متخصصة مثل الصندوق الجزائري للتنمية في أبريل 1963، والصندوق الوطني للإدخار في 10 أوت 1964.

وفي ميدان الإصلاح الزراعي، طبق أسلوب التسيير الذاتي تلقائيا، وذلك بعد الهجرة الجماعية للمستوطنين، تاركين مزارعهم ومصانعهم بهدف إحداث فراغ كبير يمكن أن يفكك النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. ولهذا قام العمال والفلاحون تلقائيا بتسيير الوحدات الانتاجية، حتى لا تتوقف عملية الانتاج^(٣). وبعد ذلك أصبح التسيير الذاتي واقعا تبنته الحكومة المشكلة حديثا عن طريق إصدار نصوصا قانونية لإمضاء الطابع الشرعي والتنظيمي على هذه التجربة. والملاحظ أن تطبيق هذا الأسلوب في القطاع الزراعي مر بثلاث مراحل هي:

- مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة: سمير كرم، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠، ص 104.

١ . عبد اللطيف بن شنهو، التجربة الجزائرية بين التنمية والتخطيط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣، ص 27.

٢ . كان فرعا للبنك المركزي الفرنسي.

٣ . بعد إعلان الاستقلال مباشرة كانت مساحة مليون هكتار من الأراضي و 700 مشروع صناعي مهجورة من قبل المعمرين. وكان العمال من الريف والحضر على السواء قد دافعوا عنها ضد أعمال التخريب التي لجأ إليها المستعمرون الراحلون. بعد ذلك أخذ العمال على عاتقهم إدارتها في ظل ظروف فراغ السلطة الكامل ومشروعات اقتصادية مفككة. وهذا ربما كان الهدف من العمال خلق أمر واقع عن طريق وضع الأساس لمشاركة فعالة للعمال في الإدارة.

المرحلة الأولى : بدأت بظهور الأملاك الشاغرة على إثر رحيل المعمرين.
وقد أدت هذه الظاهرة إلى تدخل الدولة لحماية المزارع بإسم المصلحة العامة
وذلك بإصدار مرسوم 24 أوت 1962 الذي يحمي الأملاك الشاغرة،
واللائحة
الصادرة في 23 أكتوبر 1962 التي تنظم إنتقال هذه الأملاك،
وقرارات 22
أكتوبر التي تنص بتأسيس لجانا للإدارة في المشاريع الزراعية
خاصة
والصناعة والتعدين الشاغرة، التي تضم أكثر من عشرة عمال،
ووضع
أعضاء اللجنة تحت إشراف المكتب الوطني لحماية وإدارة
الممتلكات
الشاغرة.

المرحلة الثانية : مرحلة التأمين التي امتدت من مارس إلى شهر مايو
1963

، شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين.
المرحلة الثالثة : مرحلة التأمين الكامل للأراضي في 02
أكتوبر 1963⁽¹⁾.

ولا بد أن نشير هنا إلى أن مراسيم مارس لم تؤمم كل الحيازات
الزراعية والصناعية الأوربية، وإنما أممت فقط تلك التي تأكد خلوها. أما
باقي الممتلكات فقد أممت على مرحلتين، الأولى في 30 أبريل 1963،
والثانية في 02 أكتوبر 1963.

١ . محمد سويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، الجزائر:
المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 142-145.

ومهما كانت قدرة التسيير الذاتي على الاستمرار، فإن هذه التجربة قد تعرضت لعدة صعوبات منها:

١) - جهلا لعمال لمضمون مراسيم التسيير الذاتي، على الرغم من أن معظم

العمال المهرة كانوا قادرين على تعريف التسيير الذاتي ومراسيمه، فإن

أكثر من نصف العمال الدائمين غير المهرة والعمال الموسميّين لم تكن

لديهم معرفة بوجودها.

٢) - بروز دائرة وشريحة بيروقراطية محدودة من الأفراد تعتبر نفسها مسؤولة

عن الأراضي الزراعية. ولابد من تأكيد التمييز بين أولئك الذين يتولون

مسؤولية الإدارة والعمال. فالحقيقة أن المديرين بحكم أنهم ممثلين للإدارة الحكومية كانوا يماهون بالدولة ويماهون أنفسهم بها.

فكانوا ينتقدون بأنهم بيروقراطيون عاجزون، مفتقرين إلى الحساسية تجاه الصعاب الداخلية في الشروع بإهمالهم الإشراف عن الإنتاج من جهة ، ودفع مرتبات ضخمة لأنفسهم من جهة ثانية. كذلك كان العمال يعترضون على المديرين لأنهم يأتون إلى العمل - على حد تعبير الأستاذة مغنية الأزرق - مرتدين الحلل وربطات العنق أو لأنهم يستغلون وسائل المشروع لأغراضهم الخاصة^(١).

٣) - تعيين المسؤولين الإداريين ليس على أساس خبرتهم وإنما على أساس

القرب. كما أن معظمهم يستخدم منصبه الإداري لتوظيف الأقارب

كعمال دائمين.

٤) - المشاكل الناتجة عن السياسة المركزية في التسيير^(٢). التي حرمت الكثير من العمال تدريجيا من أي مشاركة فعالة وحولتهم إلى عمال مأجورون.

١. مغنية الأزرق، المرجع السابق الذكر، ص 102-113.

٢. محمد سويدي، المرجع السابق الذكر، ص ٧.

ثانيا: آليات التغيير السياسي: توسيع الأداء البيروقراطي للحزب كآلية للتحكم السياسي:

إذا انطلقنا من المقولة التي ترى أن المبالغة في تشييد البناء الإداري البيروقراطي المركزي للحكم دون إتباع مراحل العمل التنموي السياسي-الذي يفرض خلق أسس قائمة على احترام الإرادة الشعبية، وإرساء مبادئ حق الاختلاف، وبناء مؤسسات تتكامل مع بعضها البعض وظيفيا، وتتمايز عن بعضها البعض بنائيا، وتمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير، وتعكس مصالحها، وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي- يمكن أن يؤدي إلى موقف مماثل لنظام الحكم في عهد الإستعمار، الذي يحس فيه أفراد الشعب المستعمر بأنهم مفهرون بواسطة أجهزة متعددة للسلطة الحاكمة. إستنادا إلى هذا الطرح نتساءل:

- أي مشروع تنموي سياسي اتخذ من قبل السلطة الحاكمة بعد الاستقلال؟

- وهل كانت مؤسسات الحكم السياسية والإدارية متميزة بنائيا من حيث التعبير عن المصالح، ومتكاملة وظيفيا من حيث تجميع المصالح، ومساهمة في إشراك الشعب في اتخاذ القرارات والسياسات؟

أم أن الضرورة الإيديولوجية، وضرورة المرحلة بعد الاستقلال حتمت تركيز السلطات في يد بيروقراطية السلطة؟
- وهل تم تأمين مراقبة الجماهير لأعمال السلطة المركزية؟

1/- الخيار التنموي وترسيخ هيمنة بيروقراطية الحزب:

ما يلاحظ خلال هذه الفترة التاريخية الهامة في الجزائر، أن السنوات الأولى من الإستقلال تميزت بعدم الاستقرار السياسي نتيجة ظهور النزاعات بين مختلف القوى السياسية من أجل السلطة. هذا الأمر الذي أدى إلى استحالة بلورة مشروع تنموي سياسي واجتماعي يحظى بتأييد مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة في الساحة السياسية الوطنية. في هذا السياق تم بروز ثلاثة مشاريع اجتماعية-سياسية مختلفة تعبر عن مصالح القوى الرئيسية في المجتمع، تسعى كل واحدة منها للتعبير عن تصوراتها للتنمية السياسية الشاملة في الجزائر المستقلة، وهذه المشاريع هي:

- المشروع الليبرالي الرأسمالي:

تركزت دعوته على إقامة مجتمع رأسمالي يعتمد على السوق الحرة، يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية الطموحة إلى تحقيق رغبتها في السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية. غير أن هذه البرجوازية ومشروعها كانت محل انتقاد شديد، حيث تم إبعادها قبل تحقيق الاستقلال رغم المكانة البارزة التي احتلها ممثلوها في أجهزة الثورة الجزائرية (المجلس الوطني، والحكومة المؤقتة)^(١). ومنذ ذلك الوقت أصبحت موضع رقابة، وتم إقصاؤها تدريجياً عن المشاركة في الحياة السياسية.

- المشروع الاشتراكي

حمل أفكاره المثقفون ذووا الاتجاه الماركسي، وطلّاع الإتحاد العام للعمال الجزائريين، وفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. وكان يدعو إلى تحويل الثورة الجزائرية إلى ثورة اجتماعية من خلال القطيعة مع النظام الاستعماري، وبناء مجتمع اشتراكي في صالح الجماهير الكادحة.

- مشروع رأسمالية الدولة الوطنية:

ويعبر هذا المشروع عن طموحات وأفكار البرجوازية الصغيرة ذات النزعة الوطنية، وإطارات الجيش والجهاز الإداري. ركزت دعوته على إقامة دولة وطنية مركزية ذات تخطيط مركزي أساسه تأمين رؤوس الأموال الأجنبية، واسترجاع الثروات الطبيعية الوطنية. في هذا الإطار، إذا كان النظام السياسي بالمنظور الوظيفي يقوم بثلاثة وظائف سياسية أساسية، التعبير عن المصالح وتجميع المصالح واتخاذ القرارات في البلدان التي تعمل بالتعددية السياسية، يقوم الشعب بالوظيفة الأولى، وتؤدي الأحزاب السياسية الوظيفة الثانية، وتضطلع الحكومة بالأخيرة، فإن الجزائر تبنت بعد الإستقلال المشروع التنموي الاشتراكي القائم على نظام الحزب الواحد الذي يحتكر هذه الوظائف

١ . واجهوا ممثلوا البرجوازية في الحكومة المؤقتة قيادات البرجوازية الصغيرة ممثلة في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بزعامة أحمد بن بلة. في هذه الفترة كان تدخل الجيش حاسماً في تحديد نتيجة المواجهة لصالح الطرح الأخير. لمزيد من المعلومات أنظر:

. مغنية الأزرق، المرجع السابق الذكر، ص 86-88.

الثلاث معا باعتباره صاحب الوظيفة السياسية بالمعنى الشامل للعبارة. ومرد هذا الإحتكار يرجع حسب السيد "بشير بومعزة"- رئيس مجلس الأمة سابقا- إلى "الظروف الصعبة التي كانت تعيشها البلاد خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، والرغبة في الحفاظ على الوحدة الوطنية" ^(١). ومن هنا اعتبر الحزب بمثابة الشعب الحزب والحكومة معا، هذا من الناحية النظرية. أما من الناحية العملية حسب التحليل السابق يرى بعض الباحثين أنه ليس من اليسير العمل بهذا النظام الذي يقوم بالإحتكار الوظيفي ولا يعترف بأي تمايز بنيوي. وهذا يرجع إلى أن مثل هذا النظام غير المتمايز بنيويا ينطوي على مخاطر من مصلحة السلطة المركزية أن تعمل على تقاديه، لأن أي احتجاج مهما كان مصدره ومهما كانت السلطة التي يستهدفها مباشرة، يغدو احتجاجا على النظام بكامله ممثلا بسلطته المركزية، نظرا لإنعدام أي فاصل بين مصدر الاحتجاجات والسلطات العليا. ومن هنا ضرورة إقامة فاصل بين القيادات العليا والقاعدة الجماهيرية لإحتواء التذمر الشعبي وتخفيف الضغط على المركز ^(٢).

إن هذا الخيار التنموي يتجلى واضحا في النصوص السياسية الصادرة في تلك المرحلة المتمثلة خاصة في دستور 1963، والميثاق الوطني لسنة 1964، حيث أكدا على ضرورة تحقيق الثورة الديمقراطية الاشتراكية تحت ظل الحزب الواحد الطلائعي ^(٣). هذا الحزب الذي يقوم

1- « Entretien avec : Bachir BOUMAZA », Algérie Actualité du (03/09/1989), p.09

٢. صالح بلحاج، المرجع السابق الذكر، ص 60.

٣. إن الفرق بين الحزب الطليعي والحزب الجماهيري، هو أن الحزب الطليعي يتكون ويعتمد على طليعة أي نخبة واعية، بينما الحزب الجماهيري يتكون ويعتمد على الجماهير الشعبية. فالفرق بينهما يكاد يصل إلى التعارض، فالأول يعتمد على النوعية والكيف، أما الثاني فيعتمد على العدد والكم. ويبدو أن الحزب حسب منظري دستور 1963 وميثاق 1964 هو ذلك الحزب الذي يجمع بين ما في النوعين من إيجابيات ويجتنب ما فيهما من سلبيات.

بالسهر على إقامة ديمقراطية داخلية من خلال القيام بانتخاب المسؤولين في جميع المستويات على إثر حملات منظمة لشرح البرنامج، ويقوم كذلك بمضاعفة العمل السياسي و التربوي داخل المنظمات الجماهيرية. كما أن "الحزب يجب أن يكون في أغلبه من الريفيين والعمال بصفة عامة، والشباب والمتقنين والثوريين... ويجب أن يجمع حوله وحدة كل الطبقات الاجتماعية للشعب من أجل تحقيق أهداف الثورة" ^(١). وحجة البرنامج في هذا الشأن أن تنمية الجزائر، رغم اتباعها النهج الاشتراكي، لا يمكن تحقيقها تحت قيادة اجتماعية معينة مهما كان وعيها، والبدليل لذلك هو وحدة الشعب بأكمله، لأن هذه الوحدة هي الشرط الضروري للنجاح في هذه العملية التنموية. وتأكيدا على ذلك جاء في مرسوم 14 أوت 1963 وهو المرسوم الذي قضى بتحريم نشاط أي جمعية أو تجمع ذي غرض سياسي في جميع أرجاء البلاد: "على الحزب أن يحقق حوله اتجاه جميع الشرائح الاجتماعية للأمة من أجل بلوغ الأهداف الاشتراكية" ^(٢). وبالتالي فمضمون التنمية السياسية في تقرير أطروحات هذه الوثيقة، هو أن يكون الحزب بالفعل تحت قيادة الأغلبية يمكن إبداء رأيها في كافة الأمور التي تهمها، هي واعية تمام الوعي بحيثيات هذه الأمور وأبعادها.

كما يعتبر ميثاق الجزائر 1964، مبدأ الحزب الواحد قرار تاريخي، لكونه يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة، فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب، والإنخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها ^(٣). وعليه، إذا كانت الأحزاب السياسية في أدبيات التنمية السياسية أحد الأطراف الفاعلة في عملية التحديث السياسي، وتعد تنظيما من

١ . النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني 1954-1962، وزارة الإعلام والثقافة، 1979، ص 99.

٢. صالح بلحاج، المرجع السابق الذكر، ص 60.

٣ . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر 1964، (الجزائر: جبهة التحرير الوطني، 1964)، ص 107.

التنظيمات العديدة المتعايشة معها، ولا تتعدى هذه المكانة حتى بعد حصولها على الأغلبية ووصولها إلى السلطة من خلال خضوعها لقواعد الممارسة السياسية القائمة على المشاركة مع الأحزاب الأخرى المنافسة لها في الصراع من أجل السلطة، تشارك في الانتخابات، وتقبل باحتمال الوصول إلى السلطة وممارستها، مع احترامها لشرعية الدولة التي تقتضي منها أن تحترم الدستور والمؤسسات وما يتضمنه الدستور من قواعد قانونية. فإن هذه العملية السياسية المرتكزة على ظاهرة التعددية السياسية، يعتبرها ميثاق 1964 "... لا تجسد الديمقراطية ولا الحرية، بل هي تخدم فقط العناصر المستحوذة على رأس المال" (١). فالتعددية الحزبية وفقا لما جاء في الميثاق تنطوي على أخطار جسيمة، إذ تسهل لجماعات الضغط الأجنبية من التدخل في الشؤون الداخلية، وتستهدف تجزئة النظام إلى ولايات متضاربة.

وبناء على ذلك، فمفهوم التعددية الحزبية عند منظري ميثاق 1964 تتقارب وحجج معارضي نشأة الأحزاب الذين يقبلون المشاركة ولكنهم لا يسلمون بضرورة تنظيمها، لكون أن السماح بنشأتها يعني- حسب تصورهم- القبول بتلك الأحزاب التي تؤدي إلى الفساد، وانعدام الكفاية الإدارية، والقبول بتقسيم المجتمع على نفسه، وإثار الصراعات، وتشجيع عدم الاستقرار السياسي، والضعف في الولاء السياسي، وفتح المجال للتأثير والإختراق للقوى الخارجية (٢).

من هذا، فإن تجسيد العمل التنموي السياسي في منظور دستور 1963 يتحقق في جبهة التحرير الوطني، التي تعد الحزب الوحيد الطلائعي في الجزائر (المادة 23) التي تعمل على تحديد سياسة الأمة، وتكون مصدر إلهام لعمل الدولة (المادة 24) والتي تعكس الطموحات الحقيقية للجماهير وتعمل على تربيتهم (المادة 25). كما قرر الدستور بالحقوق والحريات الفردية والجماعية، غير أننا نجده يختم قراراته في

١ . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق الذكر، ص 107.

٢ . أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص 93-94 .

شكل قد يترتب عنه الإلغاء التام لهذه الحقوق والحريات. معتبرا أنه لا يحق لأي شخص أن يستعملها بغرض المساس باستقلالية الأمة، أو بسلامة التراب الوطني، وبالوحدة الوطنية، أو بمؤسسات الجمهورية، أو بطموحات الشعب نحو تحقيق الاشتراكية، أو بمبدأ أحادية جبهة التحرير الوطني (المادة 22).

وبالتالي، فإن القراءة المتأنية لهذه النصوص الرسمية تبين لنا أن الحزب في هذه الحالة أكثر من منظمة، فهو مؤسسة المؤسسات. فهو الذي ينشأ المؤسسات ويقرر بقاءها أو زوالها، أي أن تصنيفها ونشأتها يتوقفان على إرادة الحزب^(١). وله الحق في أن ينظم الانتخابات ويحدد قاعدة اللعبة السياسية، وعملية المنافسة، والتنافس على السلطة. لكنه لا يشارك في هذا كله لأنه فوق هذا كله، أي لأنه حامل الشرعية وحده، ولأنه يستمد هذه الشرعية من مبررات أخرى لا علاقة لها بالانتخابات. ومن هذا يرى الأستاذ "جون لوكا" أن النظام السياسي الجزائري قد قام نظريا بنقل فعلي لكامل الهيئة السياسية إلى الحزب، فاخترل المجتمع السياسي إلى المجتمع الحزبي^(٢).

2/- تعاضد سلطة البيروقراطية الحكومية وأثرها في تحجيم قنوات المشاركة:

إذا كان الجهاز البيروقراطي في ظل مرحلة النظام الاستعماري تنحصر طبيعته في الحفاظ على النظام واستغلال الموارد، وتنمية المجتمع بما يتناسب مع أهداف الاستعمار. فإن البيروقراطية في مرحلة إرساء أسس الدولة الوطنية كانت مرتبطة أشد الارتباط بخدمة النخبة الحاكمة حتى أصبحت في كثير من الأحوال اليد الإدارية للحاكم، نظرا لعدم وجود فصل وظيفي واضح بين إقرار السياسات العامة والرقابة على تنفيذ القرارات هذا من جهة. ومن جهة أخرى أن الصفة البيروقراطية الإدارية التي بقيت تعمل في الإدارة الحكومية بعد الإستقلال هي صفة

١ . الحزب هو الذي يعين المرشحين للانتخابات البلدية والولائية والتشريعية والرئاسية، وهو الذي يستطيع إقصاء نائب من المجلس الوطني، وهو الذي يحق له أن يتخلص من رئيس الجمهورية، ولو من الناحية النظرية حسب المادة 55 من دستور 1963.

٢ . صالح بلحاج، المرجع السابق الذكر، ص 31 .

تكونت - كما جاء في دراسة الأستاذة "مغنية الأزرق" - في أحضان الفرنسيين بلغت (٢٣١٢٨) جزائري ضمن دفعة "لاكوست" Lacoste " ، وهو ما يفسر إغتراب الإدارة الجزائرية و بعدها عن خدمة المواطن ^(١) . وهذا ما أشار إليه الأستاذ "عبد الحميد إبراهيمي" أن "فرنسا إنطلقت بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦١ في تنظيم الإدارة إلى ثلاثة مستويات: المستوى الوطني، والولائي، والمحلي، قد عينت في هذه الأجهزة عدد من الموالين لها، وترقيتهم إلى مراكز تصور و قرار لتضمن إستمرار حضورها في الجزائر" ^(٢).

وقد أورد في هذا الخصوص أرقاما توضح مدى الحضور المباشر و غير المباشر للتواجد الفرنسي في نطاق الأجهزة البيروقراطية الإدارية بالجزائر ، رغم الرحيل الجماعي للأوربيين سنة ١٩٦٢ إلا أن التواجد الفرنسي بقي قائما . (أنظر الجدول المذكور أعلاه). حيث يبين تحليل الأستاذ " عبد الحميد إبراهيمي " لهذا الجدول يشير إلى الحضور الفرنسي في وسط القادمين من جبهة التحرير الوطني، و هم أولئك الذين كانوا في الحكومة المؤقتة، و في الإدارة المغربية و التونسية، والمشبعين بالثقافة الفرنسية. وحيث أن النظام البيروقراطي الموروث عن فترة الإحتلال مركز و مهيكلا بدقة تواجداً فيه الإطار الفرنسية، و في مراكز القرار العليا بنسبة تزيد عن 40 % . و الجدول المذكور سابقا يبين ذلك بوضوح.

ما يمكن ذكره هنا، أن بقراءة الجدولين السابقين يتضح أن التواجد الفرنسي بالجهاز البيروقراطي في الجزائر كان مخطط له على ثلاثة مستويات: الإدارة، الجيش، الإقتصاد، وتم تنفيذ المخطط بإحكام.

وعليه ، فقد تم تحقيق المقولة الرامية إلى أن الجزائر سوف تنال إستقلالها لكنها تبقى في تبعية للقيادة البيروقراطية المركزية على مستوى مختلف الوزارات والقطاعات. ويذكر الأستاذ "عبد الحميد إبراهيمي" في هذا الخصوص صعود البيروقراطية، والتكنوقراطية- بعد وقف إطلاق

١ . مغنية الأزرق، المرجع السابق الذكر، ص ١٨٣.

٢ . عبد الحميد إبراهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية ١٩٥٨ . ١٩٩٩، بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ٦١.

النار في 19/03/1962 - التي وصفها بالنخبة ذات الروح الوطنية و الموالية لفرنسا ، ويذكر في ذلك قائمة من القادة تولوا مراكز قيادية عليا و وزارات^(١)، وكانت لهم كلمة الفصل في القرارات الهامة في نطاق الجهاز البيروقراطي بالجزائر. والتي إنعكست آثارها على مسار التنمية السياسية الشاملة في الجزائر إلى اليوم.

وتبعاً لهذه الحقائق فإن الإدارة الإستعمارية إستطاعت أن تكون فئة عريضة من القيادة البيروقراطية تعول عليها في التحكم في مسار العمل التنموي السياسي من جهة، والحفاظ على مصالحها، وإبقاء الجزائر في تبعية مطلقة سياسياً، وإدارياً، وتربوياً، وإقتصادياً، وتشريعياً من جهة ثانية. فبحكم القوة الغالبة - كما يقول الأستاذ " نزار الحديثي " - المنطلقة من مبدأ الغطرسة الإستعمارية من غير المعقول أن تفكر بتعزيز قدرات الشعوب التابعة، لأن الإرتفاع بالقدرات الذاتية للشعوب المغلوبة ينزل بالضربة القاضية بالمصالح الرأسمالية الإمبريالية^(٢).

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن طبيعة السلطة البيروقراطية في الجزائر بعد الإستقلال كانت - و لا تزال - تتسم بصفة عامة بالتركيز في يد نخبة حاكمة تسيطر على مقاليد الأمور، وتسمح للشعب ومؤسسات الدولة السياسية أن تقوم بدور ثانوي وشكلي ومحدد و بما يتناسب مع قيمها ومعتقداتها السياسية، أو بما لا يهدد بقائها و إستمرارها في الحكم. وهذا ما يعبر عنه الأستاذ " بول بوفي " "Paul bouvier" عند نعتة للأنظمة الإفريقية بأنها: "مهما كانت الوتيرة التاريخية التي تتطور بها هذه الأنظمة، فإنها تنتهي كلها إلى نتيجة واحدة وهي تعزيز السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والسلطة القضائية، بحيث تنتقل تدريجياً كل السلطات وتتركز في يد رئيس الجمهورية، وكثيراً ما تحذف

١- من القادة المذكورين : بلعيد عبد السلام، إسماعيل محروق، صغير مصطفى، أحمد

غزالي، مراد كاستال، عبد العزيز خلاف، و عبد الله خوجة ، غازي حيدوسي...إلخ.

٢. نزار الحديثي، سياسة التغريب في الوطن العربي"، أوراق عربية، مركز الدراسات العربية،

بيروت، أوت ١٩٨٠، ص ١٠.

البرلمانات أو توقف ظرفيا، أو تتحول إلى أجهزة شكلية لأن القرارات الحقيقية تطبخ في أماكن أخرى" (١).

من هنا تعد السلطة التنفيذية أقوى مؤسسات الدولة السياسية حيث تفرض إرادتها على كل من السلطة التشريعية المتمثلة في الجمعية الوطنية التأسيسية، وكذا السلطة القضائية. ومرد ضعف تأثير السلطة التشريعية خاصة إلى كون أن أعضائها لا يستندون أو يرتكزون على قوة أو قاعدة شعبية. وإنما وجودهم مرهون بقوة وسلطان الحزب والقيادة البيروقراطية الحاكمة. وهذا ما يجعل ولأنهم لهما بدرجة أعلى بكثير من ولأنهم للمواطن، لأن البيروقراطية الحزب هي في الحقيقة السبب المباشر لوجودهم أو بقائهم في السلطة التشريعية. وهذا ما يؤكده رئيس الحكومة السيد "أحمد بن بلة" بتدخل صارم أمام المجلس الوطني التأسيسي جاء فيه: "كيف يحق لبعض الإخوة أن يتساءلوا عما إذا كان الحزب موجودا أو غير موجود، في حين هم أنفسهم موجودون في هذا المجلس بفضل الحزب الذي لولاه، لما أتيت لهم فرصة الكلام هنا، وبالتالي فمن غير المنطقي أن يقولوا أن الحزب غير موجود في الوقت الذي يوجدون فيه بفضل وجوده" (٢).

ومن هنا تظهر تبعية وضعف سلطة الجمعية التأسيسية (٣) تجاه سلطة البيروقراطية المركزية للحزب، وبالتالي عدم قدرتها على القيام بدورها

1- Paul bouvier, __Regimes politiques des pays en voie de developpement, bub Bruxelles, 1985, p 185.

٢ . أنظر التدخل في: ج. ر. د. ج.، رقم 69، ليوم 24 أبريل 1964، ص ١٧.

٣ . ينص هذا القانون الإستفتاءى على أن الجمعية تتمتع بالسلطة التشريعية كاملة غير منقوصة، مما يعني أنها وحدها القادرة على تعديل أي نص نافذ في الجزائر وله قوة القانون، وأنه لا يمكن تعديل القوانين التي تقرها إلا بقوانين أخرى. وعبارة "السلطة التشريعية كاملة غير منقوصة" لا تحول بتاتا دون تفويض الجمعية جزءا من سلطاتها التشريعية للحكومة شريطة أن يكون التفويض بواسطة قانون تصوت عليه الجمعية عينا. للمزيد من المعلومات انظر:

- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحكومة الوطنية (1919-1962)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 133.

التقليدي والدستوري عند ممارستها لحقها في إقرار السياسة العامة وكذلك في دورها الرقابي، وكذا الدفاع عن احتياجات المواطن واهتماماته.

وعليه، ليس المهم في هذا الإطار إحصاء كل القوانين واللوائح التي أقرتها الجمعية التأسيسية ولا تتبع عملها بالتفصيل طيلة حياة مرحلة إرساء أسس الدولة الوطنية، وإنما المقصود لنشاط الجمعية ومشاركتها في إرساء أسس الحكم إبان هذه الفترة على نحو يمكننا من الإجابة على الأسئلة التالية:

هل أدت الجمعية التأسيسية وظيفتها التشريعية التي أسندت إليها بموجب القانون الإستفتاءي⁽¹⁾ الذي وافق عليه الشعب الجزائري في 20

سبتمبر 1962؟

وهل كانت السلطة التشريعية تتمتع بسلطات فعلية في النظام السياسي الذي كان في طريقه إلى التمرکز والترسخ؟

١ . للإشارة أن اتفاقيات إيفيان نصت في الفصل الخامس من تصريحها العام على أن ينظم المجلس التنفيذي المؤقت في غضون ثلاثة أسابيع ابتداء من أول جويلية 1962 انتخاب جمعية وطنية تأسيسية تتولى ممارسة السلطة العليا في البلاد، وتتلقى فور انتخابها كافة السلطات التي كانت في أيدي الحكومة المؤقتة والمجلس التنفيذي المؤقت، غير أن انتخابها انتقل من تأجيل إلى تأجيل، حيث كان من المفروض أن تجري في 12 أوت 1962، ثم أجلت مرة أولى إلى 02 سبتمبر، وأرجئت مرة ثانية في موعد لاحق، وثالثة إلى 20 سبتمبر، وهو الموعد الذي تمت فيه بالفعل. وذلك التأجيل يرجع إلى الأزمة التي شهدتها الجزائر في صيف 1962. حيث كانت من مهام انتخاب الجمعية إنجاز المهام الثلاث التي أوكلت إليها وهي: تعيين الحكومة، والتشريع باسم الشعب الجزائري، ووضع دستور للجزائر والتصويت عليه. وقد عقدت الجمعية التأسيسية جلستها العامة الأولى يوم 25 سبتمبر 1962 وأصدرت أثنائها اللائحة المتعلقة بإعلان قيام الجمهورية الجزائرية، والإعلان على وجه الخصوص أن الجمعية وحدها صاحبة السيادة الوطنية وحارستها في الداخل والخارج. أنظر:

Borrella F., « La constitution Algérienne, un régime constitutionnel de Gouvernement par le Parti », in. RASJEP, N°1, 1964, p.51.

وهل كانت كطرف فاعل في العمل التنموي السياسي في الحد من سيطرة سلطة البيروقراطية الحكومية؟

الثابت أن الجمعية قد مارست في بعض الحالات سلطتها بصورة فعلية فأدخلت تعديلات هامة على مشاريع القوانين الحكومية، وأجرت مناقشات عديدة وهامة أيضا، أسفرت عن إقرار بعض اللوائح والقوانين^(١). ولكن سرعان ما تعثر العمل البرلماني وأخذ في التقلص التدريجي أمام تعاظم العمل التشريعي الذي كانت الحكومة تقوم به من خلال المراسيم بصورة أساسية. وبالتالي تم تجديد الجمعية من سلطتها وانتقال هذه السلطات إلى الحكومة التي أصبحت تمارس سلطة تشريعية فعلية. لعله من الواضح والبدهي أن نتوقع دور السلطة التشريعية تجاه سلطة بيروقراطية الحكومة في ظل هذا النظام السياسي الذي لا يفسح المجال للمواطن أن يمارس حقوقه السياسية ولا يشارك في اختيار ممثليه بصورة حرة صادقة. وهذا التوقع إن يرجع إلى شيء فإنما يرجع إلى تلك القناعات الإيديولوجية والسياسية التي كانت تؤمن بها مختلف الاتجاهات السياسية القائمة في الساحة الجزائرية والتي تستند على معارضة قيام جمعية وطنية قوية، مما أدى إلى الحد من سلطتها. فالإتجاه الماركسي يرى أن قيام جمعية بالمفهوم الغربي، شأنه شأن التعددية الحزبية وفصل السلطات، ديمقراطية شكلية لا فائدة منها، ومن الضروري محاربتها لأنها نقيض الديمقراطية. والإتجاه القومي يذكره البرلمان بالجمعية الجزائرية المشؤومة وما رافقتها من نزعات إصلاحية وشرعية وغيرها. أما البيروقراطية الصاعدة فكانت حريصة أشد الحرص على الفعالية التي تقتضي منها حرية التحرك والاستقلال التام، وبالتالي فهي لا تريد تقييد حركتها برقابة برلمانية يباشرها نواب ينظرون إلى الأمور نظرة سياسية وعقائدية ومبدئية أكثر منها تسييرية. وكذلك من أسباب ضعف دور السلطة البرلمانية في الحد من سيطرة بيروقراطية الحكومة وعدم فعاليتها في العمل التنموي السياسي تتخلص حسب رأي الأستاذ "جون لوكا" « Jean Leca » إلى اعتبار الدولة الجزائرية كبقية دول العالم المستضعف، تهتم بالعمل والإنجاز أكثر من اهتمامها بالتقنين والتشريع.

١- على سبيل المثال لا الحصر اللائحة الخاصة بتعريب الإدارة، والتصويت على المراسيم الخاصة بتنظيم الأملاك الشاغرة بتاريخ 18 مارس 1963.

ويستتبع هذا التصور ضرورتين: ضرورة تطمين الشعب بواسطة الخطابات وترديد الشعارات وتفسير الخيارات، وهذه المهمة من اختصاص القيادة السياسية للبلاد. وضرورة صنع القرارات بالإنطلاق من معلومات كافية ودقيقة، وهذه المهمة من اختصاص التكنوقراطي، فلم يبقى والحالة هذه مكان لدور البرلمان ولا لعمله الذي يتمحور حول المناقشة ووضع القواعد التشريعية العامة والمجردة^(١).

إذا، فمن خلال تتبع نشاط بيروقراطية الحكومة أثناء مرحلة إرساء أسس الدولة الوطنية، نسجل حقيقة أساسية تتجلى في عدم وجود أو استمرار فلسفة تنمية سياسية مبنية على رغبة المحكومين تحكم النظم السياسية والإدارية ومؤسسات وأجهزة التنمية. الأمر الذي أدى إلى زيادة قوة الجهاز البيروقراطي الحكومي تجاه المؤسسات السياسية والرقابية، وتغلب عنصر الولاء في كثير من الحالات على عناصر الكفاءة والفعالية وبخاصة عند اختيار القيادات السياسية والإدارية. وهذا يبرز من خلال العمل على بسط هيمنة رئيس الحكومة وتركيز السلطات بين يديه والدائرة البيروقراطية الضيقة الموالية له^(٢). والإنفراد بوضع القرارات السياسية كالإصلاحات التي أدخلت على تشكيل الحكومة دون استشارة الجمعية الوطنية في عمليات دمج الوزارات أو الإلغاء أو الانشاء عبر الفترات المتلاحقة في تشكيلها^(٣).

١ . صالح بلحاج، المرجع السابق الذكر، ص 69.

٢ . تمثل في الاستيلاء على مجموعة من الهيئات والمؤسسات التي كانت تابعة لجهات أخرى، كمديرية التكوين المهني، والمديرية العامة للتخطيط والدراسات الاقتصادية، والمكتب الوطني لحماية وتسيير الأملاك الشاغرة، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي، مع تفكيك بعض الوزارات التي لم يعد يثق في أصحابها. حتى أنه كان يرأس مجلس الإدارة للمدرسة الوطنية للإدارة. أنظر :

- M. T. Bensaada , Le regime politique Algerien , Alger : ENAL , 1992 , p 75 .

٣ . هناك ثلاثة إصلاحات حكومية عرفتها الجزائر منذ 1962 إلى غاية 1965. أولهما حكومة 1962/09/27 ضمت 19 وزيرا نصفهم جامعيين. ثم جاءت حكومة التي تشكلت

وكذلك تتجلى عملية تهميش الهيئة البرلمانية في العمل التنموي السياسي، وبروز السلطة البيروقراطية الحكومية كطرف فاعل في العملية السياسية من خلال مسألة إعداد الدستور 1963، فإذا كان للهيئة البرلمانية الحق في مناقشة الدستور بكل حرية وأن تعدله كما تشاء وأن تقبله أو ترفضه في نهاية المطاف. فإن من حيث الواقع مختلف تماما. حيث شكل رئيس الحكومة لجنة قامت بوضع المشروع ثم نوقش في إطار الحزب على مستويات جهوية ثم في ندوة وطنية لإطارات مزعومة للدولة وللحزب صادقت عليه في 03 جويلية 1963 باعتباره المشروع الرسمي للدستور. على الرغم من أن هذه الندوة الوطنية لا تتمتع بأي شرعية، لأنها ليست مؤتمرا للحزب ولم تضم منتخبين من الشعب. هذا الإجراء أدى إلى احتجاج رئيس المجلس السيد "فرحات عباس" ثم استقالته وتخليه عن عضويته فيه في 20 سبتمبر 1963 باعتبار أن الحكومة خالفت ذلك وعرضت مشروع الدستور على الإطارات مزعومة لحزب غير موجود في الواقع قبل أن تعلم المجلس، وحصلت على مصادقتهم عليه دون أن تكون لهم أية صفة تمثيلية وهي صفة لا يتمتع بها إلا النواب فقط، وفي هذا العمل خرق للقانون من جهة، ومن جهة ثانية تأسيس سلطة بيروقراطية موازية لصاحب السلطة الفعلية في الدولة وهي الهيئة البرلمانية.

بهذه الكيفية تحددت مكانة ودور المؤسسة التشريعية في العمل التنموية السياسية في النظام الدستوري الجزائري قبل صدور الدستور

في 16/09/1963 ضمت 16 وزيرا نصفهم عسكريين والنصف الآخر من الجامعيين. أما الحكومة الثالثة والأخيرة فتشكلت في 02/12/1964 وكانت تضم 19 وزيرا، حيث تم فيها ضم بعض الوزارات، واستحداث وزارات جديدة من بينها وزارة الإصلاح الإداري والوظيفة العمومية، وذلك بالمرسوم رقم 64-223 المؤرخ في 02/12/1964، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة. ثم تبعه قرار يتضمن التنظيم الداخلي للمديريات الفرعية والمصالح الخارجية لهذه الوزارة وذلك بموجب رقم 65-198 الصادر في 01/06/1965. للمزيد أكثر من المعلومات أنظر:

. مغنية الأزرق، المرجع السابق الذكر، ص 92-93.

نفسه، الذي حسب أحد النواب، لا هو بالنظام البرلماني ولا هو بالنظام الرئاسي، وإنما هو نظام دستوري للحكم عن طريق الحزب^(١). وفي نفس الوقت تحددت مكانة البيروقراطية كطرف مهيم من خلال رئيس الدولة والحكومة، حيث تم الجميع بين المنصبين كأمر واقع إلى أن صدر الدستور ليكرس تلك الممارسة بحكم وضع الدستور من طرفها في الواقع.

ثالثاً: الصراع على السلطة وبروز سلطة البيروقراطية العسكرية:

لقد تميزت فترة حكم الرئيس "أحمد بن بلة" باستمرار الصراع والاختلاف بين مختلف الفئات السياسية من أجل السلطة، برزت خلالها شخصية رئيس الجمهورية الذي منذ البداية عمل على إبعاد خصومه السياسيين. فقد دفع "محمد خضير" الأمين العام للحزب إلى الاستقالة من هذا المنصب في 16 أبريل 1963 ليخلفه بنفسه. كما تم تعيين "الحاج بن علا" مسؤولاً عن الحزب بدلاً من "رابح بيطاط"، وتم إيقاف "محمد بوضياف" بأمر من "بن بلة" في شهر جوان 1963. كما انتقل "آيت أحمد" إلى المعارضة. إن طموح "بن بلة" - في التخلص من منافسيه الآتين من لجنة التسعة التاريخيين لم يتوقف عند هذا الحد، بل حرص على تحصين وتدعيم مكانته المتميزة داخل المجلس التأسيسي والمكتب السياسي والحكومة، الأمر الذي مكنه أن يضمن أغلبية مناسبة في المجلس، وترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية من طرف الحزب.

في الواقع، لم تكن عملية إقامة المؤسسات الدستورية سنة 1963 بمثابة خروج من حالة مؤقتة إلى حالة قارة ومستقرة. إذ سرعان ما توقف العمل بهذه المؤسسات، وذلك بعد إعلان رئيس الجمهورية أمام الجمعية الوطنية استعماله للمادة 59 من الدستور التي بموجبها يتخذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة، ومؤسسات الجمهورية في حالة الخطر الوشيك الوقوع^(٢). ويتضح من نص هذه المادة أن تطبيقها يمكن

١. الأمين شريط، المرجع السابق الذكر، ص 135.

٢. سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990، ص 57.

رئيس الجمهورية من الإستيلاء على جميع السلطات التي تمارسها مختلف الأجهزة الدستورية العادية، ومن ثم فهو باستطاعته أن يجمدها تماما أو يحصر عملها في نطاق معين يقوم برسمه وتعديله متى شاء وكيفما أراد باستثناء القيود الثلاثة التالية:

١- لا يحق للرئيس حل الجمعية طالما أن الدستور ينص على اجتماعها وجوبا.

2- لم ينص الدستور على إلغاء الإقتراح بتأنيب الحكومة أثناء العمل بالمادة 59.

٣- من المفروض أن تكون الغاية من جميع التدابير المتخذة هي العودة في

أقرب وقت ممكن إلى عمل المؤسسات بشكل طبيعي ونظامي. غير أن مع تطور الأحداث في تلك الفترة، تبين أن الرئيس لم يكن حريص على مراعاة هذه القيود، ولا سيما القيد الذي يلزمه باتخاذ تدابير من شأنها أن تمكن من العودة السريعة إلى العمل بالدستور، وعدم الحرص هذا يتجلى في مواصلة استخدام المادة 59 مع أن الظروف التي أدت إلى تطبيقها قد تغيرت فيما بعد، هذا الخطر كان متمثلا فيما كان يدعوه رئيس الجمهورية بالقوى المضادة للثورة. كما تعزز لجوء رئيس الجمهورية إلى استعمال هذه المادة بسبب نشوب حرب على الحدود بين الجزائر والمغرب. وبهذا تجمعت كل السلطات لديه، لبرز كسلطة لاتضاهيها أية قوى سياسية.

ونظرا لما تلعبه البيروقراطية العسكرية من تأثير على الحياة السياسية فإن "أحمد بن بلة" عمل جاهدا لتقليص نفوذها، وسعيا منه لتحقيق ذلك، عمل على إبعاد جماعة " هواري بومدين" من الحكومة وتولى مهامهم خاصة وزير الداخلية "أحمد مدغري"، ثم تلتها استقالة "قايد أحمد" وزير السياحة. وشكل " بن بلة" في 02 ديسمبر 1964 حكومة جديدة، حيث تولى فيها وزارات المالية والإعلام والداخلية. كما أضيف وزراء جدد كلهم لا يملكون سجلا خاصا من المشاركة في ثورة التحرير

الجزائرية^(١). غير أن القرار الذي أدى إلى اشتداد الصراع بينه وبين البيروقراطية العسكرية، هو عندما قام "أحمد بن بلة" بإنشاء مليشيات مستقلة عن المؤسسة العسكرية بغرض الانتقاص من نفوذها وعزلها عن الشعب، ومحاولة لإبعاد وزير الخارجية "عبد العزيز بوتفليقة" وتعيين "الطاهر الزبيري" المؤيد له، هادفا من ذلك تقليص من مهام وسلطة "هواري بومدين" التي كانت تؤرقه. إلا أن هذه الترتيبات التي كان يأمل أن يؤمن بها مستقبه السياسي القيادي باءت بالفشل أمام البيروقراطية العسكرية، التي تعد القوة الوحيدة المنظمة والقادرة على التأثير في القرارات السياسية، والتي استطاعت الإطاحة برئيس الجمهورية في يوم 19 جوان 1965.

إن عدم إمكانية استمرار نظام حكم "بن بلة"، وعدم قدرته على التطور والتكيف مع مطالب وضغوطات البيئة الداخلية المشحونة بالصراعات والتحالفات يعود إلى جملة من الأسباب يمكن تحديدها فيما يلي:

- على الرغم من تمكن القيادة السياسية من بناء الدولة الوطنية، إلا أنها لم تحسم بعد الاستقلال تلك الصراعات والتناقضات التي ظهرت خلال الثورة، والمتمثلة في وجود اتجاهات إيديولوجية متعددة داخل بنيتها السياسية. الأمر الذي أدى إلى استمرار المشاكل التي حالت دون استقرار الجزائر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.
- فإذا كانت جبهة التحرير الوطني انصهرت داخلها مختلف التيارات السياسية أثناء الثورة التحريرية، فإنها بعد الإستقلال لم تكن قادرة على معالجة المشاكل المتراكمة والمعقدة وتحقيق الانسجام بين أعضاء القيادة الجديدة للحزب، ويرجع حسب قول

١ . يبدو أن "بن بلة" كان يهدف من وراء إدخال أفراد لم يكن لهم دور في العملية السياسية قبل الاستقلال إلى أن يوازن التفوق العسكري المتزايد بنفوذ مقابل. أنظر: مغنية الأزرق، المرجع السابق الذكر، ص 94.

السيد "محمد بوضياف" ^(١) إلى عجز الهياكل الحزبية على استيعاب ومواجهة المسؤوليات إبان الاستقلال ^(٢).

- على الرغم من وجود المؤسسات الدستورية التي تعتبر القاعدة القانونية المنظمة لشؤون الحكم وممارسته، إلا أنها لم تكن في أغلب الأحوال سوى واجهات سياسية شكلية، سرعان ما تم إيقاف العمل بها ^(٣) والخروج عن أحكامها.
- أن ممارسات القيادة السياسية لم تفسح المجال لمؤسسات المجتمع المدني للتعبير عن مصالحها وحقوقها وحريتها الأساسية، على الرغم من أن النصوص الرسمية تشير صراحة إلى ذلك. غير أنها بقيت صورية لتتغلب مصالح الدائرة الضيقة للبيروقراطية على حساب المصلحة العامة.
- إتباع نمط بيروقراطي مركزي غداة الاستقلال والذي يعد من الأسباب
- الرئيسية في تعثر العمل التنموي السياسي نتيجة انعدام مؤسسات
- سياسية مستقلة، حيث يرجع البعض سبب انتهاج السلطة خلال هذه المرحلة لأسلوب المركزية إلى:

١ . يعتبر من القادة التاريخيين الذين حضروا لتفجير الثورة التحريرية عام 1954. وبعد الاستقلال ونتيجة الصراع على السلطة سنة 1962 انتهج أسلوب المعارضة حيث أنشأ حزب "حزب الثورة الاشتراكية". واستقر في المغرب سنة 1963 إلى غاية 14 يناير 1992 حيث تم استدعائه من طرف الجيش ليتولى منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة بعد (استقالة) رئيس الجمهورية "الشاذلي بن جديد" في 11 يناير 1992. ثم اغتياله في 29 جوان 1992 بقصر الثقافة بعنابة عندما كان يلقي خطابا أمام إدارات الولاية.

2- Interview avec Mohamed Boudiaf, Algérie Actualité, du 20 au 26/07/1989, p 16.

٣. حيث لم يدم سريان دستور 1963 أكثر من ثلاثة عشرة يوما فقط، حيث تم تجميده استنادا إلى المادة 59 منه، التي تقر بحق الرئيس في الإعلان عن الحالة الاستثنائية في حالة خطر.

أ - عجز كبار الموظفين الجزائريين عن تصور نمط إداري يختلف كلياً عن

عن النمط الإداري الفرنسي.

ب - والرغبة في مراقبة المبادرات الاقتصادية التي يقوم باتخاذها جهاز

التسيير الذاتي ومقاولوا القطاع الخاص.

ج - والرغبة في مراقبة تحركات الوجهاء المحليين التقليديين.

د - انعدام جهاز حزبي قوي ومتماسك من شأنه أن يحول دون تحول

اللامركزية إلى نعمة ولائمة^(١).

-إضافة إلى انقطاع حلقات الإتصال بين الحاكم والمحكوم لتوصيل

الطلبات واستيعاب القرارات الناتجة عن سلطوية القرار، الأمر الذي جعل الوضع غير مستقر على حال. كل هذا كان نتيجة فشل النظام السياسي في عملية التكيف والتلاءم مع الأوضاع الاجتماعية النامية باعتبار أن كل الأشكال السياسية والإدارية التي اتبعتها النظام في تسيير دواليب الحكم والتعامل مع الشعب هي أنماط مقلدة، بل وتم وضعها بطرق مصطنعة في أبنية متخلفة وفاقة القدرة على العمل الجماعي.

ولهذا لم يكن غريباً عن عجز النظام السياسي عن استحداث

الحلول الناجعة للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبعبارة أخرى فشله في تجسيد مشروع تنموي سياسي شامل.

كل هذه الأسباب مجتمعة وأمام تراكم وتفاقم الأزمات السياسية

والاجتماعية والاقتصادية، وعجز القيادات الرخوة عن اتخاذ مواقف حاسمة

لحل هذه الأزمات، وأمام عدم وجود بديل لحل ذلك، أصبح اللجوء إلى أول

مؤسسة قوية ومنظمة في المجتمع، عمل انتقادي، ولهذا لم يكن غريباً بروز

١ . صالح بلحاج، المرجع السابق الذكر، ص 20.

قوى غير حزبية متمثلة في البيروقراطية العسكرية المتحالفة مع
البيروقراطية الإدارية الحكومية لتستولي على السلطة السياسية عن طريق
فرض الهيمنة المطلقة للدولة على مختلف الأصعدة.

المبحث الثالث:

مرحلة بناء الدولة من القاعدة (1965-1978):

نظرا لضعف البنى السياسية والإدارية للحكم وعدم قدرتها على ملء الفراغ بعد رحيل المستعمر عن طريق بناء مؤسسات للحكم متميزة بنائيا من حيث التعبير عن المصالح، ومتكاملة وظيفيا من حيث تجميع المصالح، مساهمة في إشراك مختلف الأطراف في وضع السياسات وصنع القرارات، وعجزها عن حل الأزمات التنموية التي ظهرت وافتعلت قبل وغداة الاستقلال خاصة أزمة المشاركة السياسية والشرعية نتيجة اتباع سياسة الإقصاء، وسياسة تركيز السلطة في يد الحاكم والدائرة البيروقراطية الضيقة المقربة منه. وبالتالي انهارت وتفككت وحدتها لتبرز المؤسسة العسكرية كطرف فاعل على الساحة السياسية. هذا ما يدفعنا للتساؤل: هل أدت القيادة الجديدة إلى إحداث تغيير داخلي في نظام القيم السائدة والمؤسسات السياسية والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي. أم أنه تغيير للشريحة الحكومية في القمة فقط؟ وهل الجهود التي بذلت من قبل نظام 19 جوان أدت إلى إرساء أسس العمل التنموي السياسي الشامل. أم أن البنائية المؤسسية المتبعة أدت إلى إرساء أرضية خصبة لدكتاتورية البيروقراطية من منطلق الاعتقاد أنه لا يمكن الوصول إلى الوحدة الوطنية وترسيخ دعائم التنمية السياسية دون توطيد نظام مركزي للحكم؟

أولا: القيادة الجديدة وموقفها من البناء المؤسسي السابق:

لقد أعطت قيادة 19 جوان 1965⁽¹⁾ تبريرات بخصوص إيطاحتها بنظام الرئيس الأسبق " أحمد بن بلة" وإستيلائها على السلطة معتبرة أن

١ . قدمت تبريرات من قبل القائمين على حركة 19 جوان 1965، أنها عملية تصحيح ثوري وليست بانقلاب لكون أن أغلبية النواب في البرلمان ساندوا في لائحة لهم للإطاحة بالرئيس "أحمد بن بلة".

ويرى في هذا الاتجاه بعض رجال القانون من بينهم "بوريل" أن الانقلاب كان يهدف إلى تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي، وفي حين يرى الأستاذ "سعيد بوشعير" أن هذه

الهدف من العملية هو مجهود يهدف إلى تحرير المؤسسات من الشلل الذي أصابها بسبب التطور التدريجي للحكم الشخصي القائمة على سوء التسيير وتبذير ثروات الأمة، وأن القيادة الجديدة المتمثلة في مجلس الثورة، جاءت لتعيد الشرعية الثورية وتقوية الوحدة الوطنية وإقامة نظام اشتراكي يتطابق مع معطيات البلاد⁽¹⁾.

وعليه، فإن الواضح من خلال تحليل البيان الذي أذاعته قيادة 19 جوان أن الانتقادات لم توجه إلى الأبنية التأسيسية بقدر ما كانت موجهة إلى شخص الرئيس وحده، وهذا يعني أن الجميع يؤمنون بسلامتها وضرورة تشغيلها طبقاً لأحكام الدستور. ولكن التساؤل الذي يطرح في هذه المسألة كيف يمكن لنظام ما فتىء يؤكد على تعلقه بالقيادة الجماعية وتصميمه على تحقيق العودة إليها أن يحتفظ بأبنية ومؤسسات تستند إلى دستور يمنح سلطات واسعة لشخص واحد هو رئيس الجمهورية؟ بعبارة أخرى كيف يمكن التعايش بين الفاعلين السياسيين المتمثلين في القيادة

التفسيرات ذات طابع سياسي تتناقض ووجهة القانون، وهذا يعني أن حركة 19 جوان 1965 تعتبر انقلاباً يتمشى والتعريف التالي: "الإنقلاب هو حركة ذات طابع عنفي تقوم بها جهة ذات نفوذ مستعملة في ذلك وسائل القوة بهدف الاستيلاء على السلطة، واستبدال النظام السياسي القائم بنظام آخر دون مشاركة الشعب". كذلك يرى بعض المختصين في دراسة ظاهرة الانقلاب ومن بينهم الأستاذ "صالح سالم زرنوقة" أنه: "استراتيجية خاصة للإطاحة بنظام الحكم القائم، جوهرها الهجوم المفاجئ الغير متوقع على مركز الحكومة أو قلب الإدارة الحكومية عن طريق مجموعة من المتآمرين العسكريين من داخل الجهاز الحكومي وباستخدام أو التهديد باستخدام العنف". راجع في ذلك:

. سعيد بوشعير، المرجع السابق الذكر، ص 65-66.

- صالح سالم زرنوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، القاهرة: مكتبة مدبولي، طبعة ثانية، 1993، ص 132-133.

1- Déclaration de Houari Boumediène Président du Conseil de la révolution à l'occasion du 3ème anniversaire de l'indépendance, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1965, pp. 630-635.

الجماعية ونقيضها المتمثل في الحكم الشخصي؟ لذلك ما لبث النظام الجديد أن غير موقفه، فأدلى العقيد بومدين يوم 05 جويلية 1965 بتصريح ركز فيه على بناء جهاز دولة حقيقي وفعال ومؤسسات أعدت بأسلوب عقلاني منسجمة مع تطلعات الشعب، ولم يلمح بكلمة واحدة إلى النظام القديم. وبعد هذا البيان جاء أمر 10 جويلية 1965 الخاص بتأسيس الحكومة، فنص على أنه ريثما يتم إقرار دستور جديد، يعتبر مجلس الثورة صاحب السيادة العامة. وبذلك أصبح إلغاء دستور 1963 أمرا واقعا.

بناءا على ذلك، فإن ما يمكن تسجيله من ملاحظات من مواقف القيادة الجديدة تجاه النظام السياسي السابق أن:

1- تميز موقف القيادة من المؤسسات السابقة بالتردد، لذا كان إلغائها قائما على التدرج.

2- إلغاء جميع المؤسسات المستندة إلى دستور 1963 لا يعني

التنكر لكل ما ورد فيها من مبادئ حول تفوق الحزب.

3- صاحب السلطة العليا هو مجلس الثورة، ولا وجود لأي سلطة فوقه على مستوى الحزب والدولة، كما لا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم وتعمل إلا بموافقة.

لذا، فإن كانت حركة 19 جوان تعد بمثابة وضع حد للسلطة

الفردية، فإنها في حقيقتها تعد حسما للصراعات القائمة داخل قيادة حزب جبهة التحرير الوطني بين الجناح السياسي-الحزبي، والجناح العسكري-البيروقراطي، هذا الأخير الذي حسم الصراع لصالحه، عمل من خلال ذلك على وضع حد لقاعدة التوازن بين المدنيين والعسكريين في السلطة داخل جبهة التحرير الوطني، التي كانت خلال الثورة وبعد الاستقلال تعرف نوعا من التزاوج (الساسة المدنيين والقادة العسكريين) في مختلف القيادات من جهة، وتعايش مختلف الاتجاهات من جهة أخرى.

عموما، إن النظام الجديد حاول منذ البداية أن يعتمد على مقولة الشرعية الثورية، وهذا ما يفسر لنا تمسك بأن ما حدث لم يكن انقلابا عسكريا، وإنما تصحيحا ثوريا لمسار الثورة التي انحرفت عن خطها

الأصيل كما يزعمون، وعلى هذا الأساس تم تشكيل مجلس الثورة^(١) الذي حكم البلاد حتى سنة 1979.

ثانياً: الإستراتيجية التأسيسية للإنماء السياسي: إصلاح الإدارة اللامركزية كآلية لتجسيد بيروقراطية الدولة:

إن بناء الدولة من القاعدة شكلت أحد الإهتمامات الرئيسية لقيادة الحكم حيث صدرت جملة من القوانين، كان إصلاح البلديات هو البداية^(٢)، حيث اعتبرت البلدية في ظل القانون الجديد هي المجموعة الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية، والتي ترمي إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية وكسب ثقتهم.
- إقامة قاعدة تنظيمية لا مركزية وذلك لتهيئة إقامة مؤسسات مركزية قوية ومستقرة.

١ . كان يتكون مجلس الثورة في البداية من 26 عضواً موزعين من الناحية التاريخية والمهنية على النحو التالي: ثمانية مسؤولين مدنيين منحدرين من جيش التحرير الوطني، والقادة الخمسة الذين كانوا على رأس الولايات الخمس غداة الاستقلال، وقادة النواحي العسكرية الخمس في 1965، وعضوان من قيادة الأركان العامة، وقائد الدرك الوطني، وقائد مصالح الأمن الوطني، ومسؤولان مدنيان كانا في السابق من الدائرة الضيقة المالية للرئيس بن بلة. وهذا بالإضافة إلى العقيد بومدين، ورئيس ديوانه. وهذه التركيبة لمجلس الثورة إن تعبر على شيء، فإنما تعبر عن رغبة النظام الجديد على وضع أصحاب القوة العسكرية على رأس الدولة من جهة، والرغبة في التمسك بالشرعية التاريخية القائمة على المشاركة في النضال التحرري أكثر من تمسكه بالشرعية المؤسساتية العقلانية بتعبير "ماكس ويبر" من جهة ثانية. وقد استمر العمل بهذه الشرعية التاريخية إلى أن تم تأسيس السلطة من خلال إصدار دستور 1976.

٢ . صدرت بشأن إصلاح البلدية أمر 67-204 المؤرخ في 18 جوان 1967، كما سبق صدور هذا القانون ميثاق البلدية الصادر عن مجلس الثورة في أكتوبر 1966.

ومن هذا اعتبرت البلدية ليست مجرد تقسيم إداري تقليدي فحسب، وإنما سلطة حقيقية في حدود إقليمها، بكل ما يتطلب من ذلك من لا مركزية وحرية المبادرة في إطار التصور العام لبناء الدولة. غير أن الميثاق البلدي الصادر عن مجلس الثورة في أكتوبر 1968 وضح أنه من غير الواقع أن ينتظر من البلديات - في ظل الظروف السائدة آنذاك- أن تكون قادرة على أداء مهامها على أحسن وجه، فهذا لا يكون ممكناً إلا بعد فترة معينة تكتسب البلدية خلالها تجربة غنية في تسيير الأمور، لذلك يجب أن لا تترك البلديات لحالها، بل أن تكون تحت نوع من الوصاية المركزية.

بعد ذلك شرع في إصلاح وإعادة تنظيم الولاية التي تعتبر تطور مواز لإصلاح البلدية⁽¹⁾، حيث اعتبرت بمثابة المجموعة اللامركزية المزودة بكل الصلاحيات التي يتطلبها دورها الخاص كحلقة ربط بين البلدية والسلطة المركزية، وعلى غرار البلدية تتألف الولاية من جمعية تنتخب بالاقتراع العام بين قائمة مرشحين يقدمهم الحزب، وهي تخضع لتوجيه مجلس تنفيذي يرأسها الوالي الذي يعتبر ممثلاً للدولة.

من هذا نتساءل: هل نظرية الإصلاح للإدارة المحلية - في الخطاب السياسي والنصوص الرسمية- تهدف إلى تجسيد التنمية السياسية والإدارية من خلال إشراك القاعدة الشعبية وجعل الدولة أقل مركزية، أن أنها عبارة عن إصلاح جزئي يهدف من خلاله ما يعبر عنه الأستاذ " جبرائيل ألموند " « Gabriel Almond » تحقيق وظيفة استمرار وبقاء النظام السياسي؟ وهل فعلاً تمثل المجالس الشعبية السلطة الفعلية في حدود إقليمها كما جاء في النصوص الرسمية والخطاب السياسي؟ وهل تعبر فعلاً عن نية السلطة المركزية في إقامة بنية سياسية تحتية تجسد من خلالها العمل التنموي السياسي الشامل؟ أم أنها

١ . وهذا بموجب ميثاق الولاية الصادر عن مجلس الثورة في 23 مارس 1969، وقانون الولاية الصادر بمقتضى الأمر المؤرخ في 1969/05/23 حيث احتفظ هذا الإصلاح بنفس عدد الولايات التي هي 15 ولاية، ولم يرتفع هذا العدد إلا في سنة 1974، حيث أصبح عدد الولايات 31 ولاية، ثم ليرتفع فيما بعد إلى 48 ولاية.

استراتيجية الهدف منها تمكين السلطة المركزية من خلق مناصرة وتأييد سياسي لها من القاعدة الشعبية، وإدماجها في التنظيم البيروقراطي للدولة؟

استنادا إلى ما جاء في النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم الإدارة المحلية، نجد أن مركز الوالي ووصايته وهيمته على أعمال المجلس الشعبي الولائي اعتبره القانون ذلك الشخص الممثل للسلطة المركزية في الولاية، ووظيفته سياسية وإدارية في نفس الوقت، ويعين بمرسوم رئاسي، كما أنه يعد الممثل الوحيد والمباشر لكل الوزراء، إضافة إلى أنه المسؤول المباشر عن إدارة ولايته باعتباره أعلى سلطة في الولاية.

كما أن الوالي حسب قانون الولاية رقم 69-33 يتمتع باختصاصات واسعة، من بينها الاختصاصات الإدارية والمالية، والرقابية، إلى جانب أعمال الضبط الإداري والقضائي في الولاية.

ومن هذا الإطار، يبرز الدور المركزي المتشدد في الولاية عن طريق السلطات الواسعة واللامحدودة للوالي، مما أدى في النهاية وبمشاركة بيروقراطية الإدارة المركزية إلى تقليص دور الجماعات المحلية في تطبيق الإدارة اللامركزية ومبدأ المشاركة الشعبية سواء على مستوى المجلس الشعبي الولائي أو على مستوى البلدية.

أما حول المجلس التنفيذي للولاية فتكمن سلطته على حساب المجلس الشعبي الولائي في كونه يمثل الحكومة في تنفيذ سياستها، ويشرف على الوصاية الإدارية تجاه الجماعات المحلية ومختلف المؤسسات العمومية من جهة، ويقوم من جهة أخرى بالإشراف على عمليتي التنسيق والإنسجام بين الإدارتين المركزية واللامركزية.

من هذا بات دور المجلس التنفيذي للولاية لا ينحصر في الإدارة التنفيذية، بل تعداها ليشمل كذلك الرقابة والوصاية الإدارية، خاصة بعد تشكيل الهيئة التنفيذية للولاية الموسعة التي تضم أعضاء جدد مثل رئيس القطاع العسكري للولاية، والمحافظ الوطني للحزب بالولاية، ثم المكلف بمهمة الثورة الزراعية لدى الولاية، حيث يعد أعضاء المجلس التنفيذي للولاية معينون إذ يتراوح عددهم ما بين 18 إلى 13 عضوا.

وبناء على ذلك، فإن النتيجة العامة التي نستنتجها من قانون الولاية لعام 1969، أنه يفتقر إلى التنظيم والتنسيق الواضح بين مختلف هيئاته الإدارية، وهذا ما أدى إلى الضبابية وعدم الفعالية في الإدارة اللامركزية ومبدأ المشاركة الشعبية، وتكريس التباعد وتوسيع الهوة بين المواطن والإدارة، هذا ما أدى إلى إضعاف مسألة الثقة بين الدولة والرعية.

كذلك ماذا عن التنظيم الإقليمي للولايات؟ هل جاء هذا الإصلاح للإطار الإقليمي للولايات الذي تم في 1974/07/02 بأطروحات جديدة تركز التنمية الشاملة وتفادي مشكلات بيروقراطية الإدارة؟ أم أنه تدعيم وتعظيم سيطرة بيروقراطية الإدارة المركزية على الأقاليم؟ وهل سياسة مضاعفة عدد الولايات أدت إلى توسيع الصلاحيات والفعالية للمجموعات المحلية، أم أنها مجرد لا مركزية شكلية؟

لقد عرفنا عند دراستنا مرحلة الثورة، أنه حتى عام 1955 كانت هناك ثلاثة ولايات كبرى هي: الجزائر، وهران، قسنطينة، ثم أضيفت ولاية بونة (عنابة) وذلك وفق المرسوم رقم 55-1082 الصادر في 1955/08/07، ثم صدر مرسوم آخر في 28 جوان 1956 الذي قسم بمقتضاه الشمال الجزائري إلى 12 ولاية لقمع الثورة الجزائرية في هذه المنطقة. وفي 1959/12/07 أنشئت ولاية سعيدة. وتتميزا للمراسيم السابقة، جاء مرسوم رقم 57-604 الصادر في 20 مارس 1959، وتلاه المرسوم رقم 59-1282 الصادر في 1959/11/07، وبمقتضاه أصبح التقسيم الإداري الجزائري للولايات عام 1961: 15 ولاية من ضمنها ولايتي الجنوب وهما: الواحات والساورة.

فهذا التقسيم الإداري للولايات ظل قائما حتى عام 1974 أين تم وضع إصلاح للإطار الإقليمي للولايات والذي فرضته الاهتمامات والأهداف التي أعلنتها السلطة السياسية قصد مجتمع مبني على مؤسسات متينة ومستقرة على مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية. وعلى إثره زاد عدد الولايات إلى الضعف بإحدى وثلاثين ولاية، والذي تم تخطيط

حدودها بناء على عوامل جغرافية وديمغرافية وعمرانية وإيكولوجية وهذا حسب التصريحات الرسمية والإجراءات القانونية^(١).

وعليه، فإن هذه العوامل إذا أخذت بعين الاعتبار في بعض الولايات فإنها أهملت في الكثير منها. هذا ما جعل التقسيم الإداري للولايات لا يتماشى والتخطيط العمراني السليم الجانب مبدأ الإدارة اللامركزية مما دعى البعض أن يفكر في إضافة ولايات جديدة في المدن الكبرى وخلق مدن اقتصادية متخصصة كما هو الحال في أغلب المجتمعات المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، أن هذا التنظيم الإداري للولايات جاء متأخرا عن الحدثين الهامين آنذاك، وهما قانوني البلدية والولاية، حيث كان من المفروض تماشي مع القانونين السابقين حتى يساهم أكثر في تطبيق اللامركزية الإدارية.

ومهما يكن من أمر، فإن المشكلة الأساسية لا تكمن في العدد الكبير للولايات والدوائر والبلديات وإن كانت مهمة بقدر ما تكمن في الإسراع بوضع حد للأمراض الإدارية والمظاهر البيروقراطية، ووضع إصلاح إداري شامل يتماشى واستراتيجية التنمية السياسية المتوازنة والمستدامة.

إضافة إلى ما سبق، يرى بعض المحللين أن من الأسباب التي أدت إلى إسراع النظام السياسي لتبني إصلاح المجموعة المحلية كان يهدف منه نفي النظام السياسي عن نفسه صفة النظام العسكري التي ألصقت به. وذلك بإقامته انتخابات المجالس الشعبية واضفاء صبغة الديمقراطية على نفسه، ما دام يقوم على قاعدة التمثيل الشعبي الذي يفسح المجال للمشاركة الشعبية في التنمية، ومن ثم في الحياة السياسية.

لذا، فإن ما لا يعتبر إيجابيا في إصلاح التنظيم البلدي والولائي الذي كانت تهدف إليه السلطة لتحقيق لا مركزية بناء الدولة، هو أن إشراك القاعدة الشعبية في عملية التنمية، لم تمر من خلال قنواتها المتخصصة كالمجموعات المحلية وإنما مر عن طريق قنوات بيروقراطية الإدارة. فالمجالس الشعبية المنتخبة لا تمثل في الحقيقة

١ . منصور بن لرنب، المرجع السابق الذكر، ص 181.

المواطنين بقدر ما تمثل بيروقراطية الدولة، وهذا يظهر من خلال التشكيلة المؤلفة للمجالس، إذ هي مؤلفة أساسا من موظفي الدولة الذين يرشحهم الحزب، وبالتالي لم يكونوا سوى نمطا من الموظفين الإداريين مسؤولين أمام السلطة المركزية، وليس أمام القاعدة التي انتخبته.

كذلك ما يزيد من التأكيد على أن المجالس الشعبية المنتخبة لا تمثل في الحقيقة المواطنين بقدر ما تمثل بيروقراطية الدولة، من خلال مطالعة تدخلات ممثلي السلطة المركزية في ملتقيات الندوة الوطنية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية⁽¹⁾ حيث بينت أن رؤساء المجالس الشعبية البلدية أن انتخابهم ما كان ليتم لولا مبادرة السلطة الثورية وأنهم مسؤولون أمامها. وهذه المسؤولية تعادل مسؤوليتهم أمام القاعدة لأن السلطة الثورية وحدها هي صاحبة الحق الشرعي في تمثيل القاعدة. هذا ما يجرنا أيضا إلى القول أن الغاية الأولى من تأسيس هذه الندوة الوطنية ليس تمثيل الشعب أمامها، بقدر ما هي تمكين السلطة من محاسبة المنتخبين المحليين على أعمالهم. وبذلك تتضح معالم الإستراتيجية التأسيسية التي انتهجها نظام 19 جوان، فهي لا تسعى إلى إقامة بنية سياسية تحتية كخطوة أولى نحو التنمية السياسية الشاملة، بمعنى إنشاء مؤسسات تتمتع بسلطة سياسية حقيقية واستقلال نسبي عن مجلس الثورة. وهذا يقتضي أن يكون لأعضاء المجالس الشعبية المنتخبة سلطة ذاتية تمكنهم من المشاركة في المنافسة السياسية للدفاع عن رؤيتهم الخاصة للصالح العام بدلا من الاقتصار على قضايا بلدياتهم.

في هذا الصدد، نجد أحد الكتاب المختصين في دراسة النظام السياسي الجزائري أمثال "جون لوكا"، و"جون كلود فاتان" يفسران

١ . ظهرت الندوة الوطنية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية في 1967/02/27 حيث تحولت فيما بعد إلى هيئة استشارية تعقد اجتماعات سنوية منتظمة. وذلك بمناسبة ملتقى أمر بتنظيمه رئيس مجلس الثورة للإتصال برؤساء كل البلديات الذين كانوا قد انتخبوا لأول مرة في الخامس من الشهر والسنة نفسها. وما من شك في أن الحكومة قد اقتنعت بأهمية هذه الندوة وفائدتها من نواحي عديدة فيما يتعلق بإطلاع السلطة على أوضاع المناطق النائية وتمكينها من تحديد ملامح الخريطة السياسية للبلاد من خلال التعرف على آراء المنتخبين المحليين. لذلك أصبح انعقاد هذه الندوة أمرا تقليديا.

تأجيل هذه البنية التحتية السياسية، بأن السلطة المركزية ترى أنه لم يحن موعد إدماج نخب جديدة في العملية السياسية مادام استقرار الجماعات القيادية لم يتوطد بشكل نهائي^(١). فالسلطة قد أرغأت إذن قضية تأسيس السلطة لأعضائها إلا بتفويض من السلطة البيروقراطية المركزية.

لهذا يمكن القول، أن الإصلاح الإداري المحلي الذي سعى إليه النظام كان يهدف منه إلى إحداث بنية تحتية إدارية أكثر منها سياسية. فالبنية التحتية السياسية تهدف عموماً إلى تعبئة الموارد التي تمكن من إكتساب السلطة والحفاظ عليها. فإنشاء بنية تحتية سياسية للمجموعات المحلية يقتضي إعطاء لهذه المجموعات حرية التحرك لتعزيز سلطتها. والثبات أن الإصلاح الإداري المحلي قد تضمن محاولة جادة في هذا الاتجاه، خصوصاً في كيفية تعيين المنتخبين ووضعيتهم القانونية والسلطات التي خولتهم النصوص إياهم. لكن افتقارهم إلى الموارد المالية، والإمكانيات التقنية اللازمة لتنفيذ مشاريعهم، والرقابة المشددة التي تمارسها عليهم الإدارة المركزية، وضعف المنتخبين المحليين بالنسبة إلى قوة الوالي المعين من السلطة المركزية، وتبعية رؤساء البلديات للحكومة من الناحية السياسية. كل هذه المؤشرات تدل على إقامة بنية تحتية إدارية وليس سياسية تمكن الحكومة من ممارسة سلطتها وتفويض جزء منها للولاية وليس للجماعات المحلية.

هذا ما يبين لنا أن الإستراتيجية التأسيسية التي انتهجها نظام 19 جوان لا تسعى إلى إقامة بنية سياسية تحتية مستقلة نسبياً عن مجلس الثورة^(٢)، بقدر ما أخذت توظف في بنية إدارية لا سلطة لأعضائها إلا بتفويض من السلطة المركزية، ويرجع هذا إلى أن النظام لا يملك الثقة التامة في منتخبيه المحليين من جهة. ولا يرغب في إرساء أسس لمجموعات تتقاسم السلطة مع الجهاز البيروقراطي المركزي للدولة من جهة أخرى. لهذا يبقى احتكار السلطة الفعلية من نصيب السلطة الثورة التي تريد ممارسة السلطة بكاملها وتحاول القضاء على كل منافسة من جانب الجماعات

١. صالح بلحاج، المرجع السابق الذكر، ص 91.

٢. الذي يقتضي أن يكون لعضاء المجالس المنتخبة سلطة تمكّنهم من المشاركة في الحياة السياسية بدلاً من الاقتصار على قضايا بلدياتهم فقط.

العاملة في الجهاز الإداري والمنظمات الوطنية والمجموعات المحلية بوجه خاص.

في ظل هذا الإصلاح الإداري، وجد النظام السياسي أمام ضرورتين متناقضتين، من جهة ضرورة قبول التنازل عن جزء من السلطة لصالح الأجهزة المحلية المنتخبة لإشراكها في المسؤولية، ومن جهة ثانية ضرورة مراقبة هذا التنازل حتى لا يصبح خطرا على مركز نظام الحكم في نهاية الأمر^(١).

وتدعيما لهذا الطرح يرى الأستاذ "فرد ريجز" Fred Riggs « أن التوسع المبكر والسريع جدا للبيروقراطية بالنسبة إلى نظام سياسي متخلف من شأنه أن يحول دون تطور سياسة فعالة، والنتيجة الملائمة لذلك هي أن نجاح المؤسسات السياسية المستقلة يكون أقوى احتمالا عندما تكون المؤسسات البيروقراطية ضعيفة نسبيا^(٢) ».

إنطلاقا من أطروحة "فرد ريجز" « Fred Riggs » يمكن القول أن تجربة اللامركزية في الجزائر تجربة فاشلة، نظرا لقوة الجهاز البيروقراطي واحتفاظه برقابة مشددة على المؤسسات اللامركزية، خصوصا إذا ما تأكدنا مع الأستاذ "فرد ريجز" « Fred Riggs » أن في حالة انعدام المؤسسات السياسية قد يجعل الإدارة هي القناة الوحيدة لصراع المصالح، وينجم عن ذلك تبقرط « Bureaucratisation » السياسة ونمو المركزية كنتيجة لتعذر الوصول إلى تطوير بنية تحتية سياسية، أما في الحالة الثانية فإن نمو بيروقراطية الدولة في مجال التنظيم والوظائف والإمكانات يجعلها تناهض التنمية السياسية لأنها تشكل

١ . تتجلى هاتين الضرورتين في القانون البلدي والولائي، حيث تبرز الضرورة الأولى في أحكام عديدة حول تنظيم التعاون المتواصل بين السلطات المنتخبة والسلطات الإدارية. أما الضرورة الثانية تتجلى في الإقصاء في أمور عديدة منها إمكانية توقيف أعضاء المجالس وإقالتهم بصورة إجبارية، وإقدام الحكومة على محاسبة رؤساء المجالس الشعبية البلدية بدلا من العكس.

٢ . فيريل هيدي، المرجع السابق الذكر، ص 57-58.

خطرا على أعضائها. وهكذا تصبح المركزية سببا لإنعدام التنمية السياسية.

ثالثا: السلطة البيروقراطية ومسألة البحث عن الشرعية البديلة:

سعى من السلطة الحاكمة لإضفاء الشرعية على حكمها "الشرعية بواسطة التنمية" قبل أن تكون شرعية تاريخية. إتخذت خلال فترة السبعينيات سياسة اقتصادية تميزت بمنح الأولوية للصناعة على حساب الزراعة، على اعتبار أن التطور الصناعي من معدات ووسائل الإنتاج. كما أن هذه الأولوية قد منحت داخل القطاع الصناعي بإتباع سياسة "الصناعة المصنعة" على حساب صناعة المواد الاستهلاكية. تبعا لذلك تم الإعتماد على أسلوب التخطيط في أداء العملية التنموية الاقتصادية⁽¹⁾.

إضافة إلى اعتماد السلطة الحاكمة على المؤسسة العسكرية في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي. فهي من جهة يعتبرها نظام 19 جوان القوة المادية المنظمة والحامية للاستقلال، والضامنة لاستمرارية الثورة وتحقيق الإصلاحات الشاملة من جهة ثانية. لذلك فإن السلطة الحاكمة رأت أن هناك علاقة واضحة بين ضرورة جيش التحرير لخوض معركة التحرير، وضرورة الجيش الشعبي الوطني لخوض معركة التنمية ومحاربة التخلف. و الواقع أن الخطاب السياسي الرسمي ما فتئ يروج لهذه الفكرة ويعمل على ترسيخها في أذهان المواطنين: "الجيش الوطني الشعبي جيش في خدمة الشعب، فهو الذي يقوم بالحفاظ على مكاسب الشعب وحماية الثورة. فالجيش يجب إذا أن

١. إن المخططات التنموية التي اعتمدت خلال هذه الفترة تتمثل في:

- المخطط الثلاثي (1967/1973) الذي تحدد حجمه الاستثماري بقيمة 9,6

مليار دينار جزائري.

- المخطط الرباعي الأول (1970-1973) حجمه الاستثماري 36,7 مليار

دينار جزائري.

- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) بلغت استثماراته 120,8 مليار

دينار.

يساهم مساهمة فعالة وبصورة بناءة في الحملة الوطنية الجارية لبناء مجتمع جديد ثوري واشتراكي " ^(١) ويشارك الجيش الوطني أيضا في المجهود الوطني العام، لا سيما في مجال التحول الاقتصادي والتشييد الوطني. وقد يساعده على إنجاز هذه المهمة تأسيس نظام الخدمة الوطنية ^(٢)، الذي مكنه من تأطير الآلاف من الشباب وتكوينهم سياسيا وعقائديا، وإرسالهم إلى الأرياف للسهر على تطبيق النصوص التشريعية الخاصة بالثورة الزراعية. فإن إشراك الشباب بهذه الطريقة إنما هو تجسيد للرغبة الرسمية في تجنيد كل القوى الوطنية لكسب معركة التحرير، وهي معركة بناء مجتمع جديد ^(٣) حسب منظور النظام القائم.

وفي أواخر الستينيات انطلق الجيش بصورة حثيثة في عملية التحديث والمشاركة في البناء الاقتصادي، حيث أصبحت فعاليته في هذا المجال تفوق فعالية المؤسسات العامة والخاصة لأسباب كثيرة، منها الجدية في العمل وسهولة التمويل وعدم خضوعها للقيود البيروقراطية، الأمر الذي جعلها تتمكن من إنجاز معظم مشاريعها في الآجال المحددة. ولعل هذه الفعالية التي أثبتتها الجيش في المجالات التي ليست من اختصاصه في الأصل، هي التي تفسر مكانة المؤسسة العسكرية في التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ أن المهام التي أسند إليها ودخولها في مجالات لم تكن لها موطئ قدم فيها من قبل، وإدماجها في عملية التنمية الشاملة، أموراً من شأنها أن تضاعف مسؤولياتها وإحساسها بالمسؤولية في المجال السياسي، وأن تزيد من قوة الروابط بينها وبين السلطة الحاكمة. وهذا معناه أم كل اخفاق أو نجاح يسجله النظام سينعكس سلباً أو إيجاباً على المؤسسة العسكرية.

١ . خطاب العقيد هوارى بومدين بمناسبة تدشين مدرسة الهندسة العسكرية يوم 04 ديسمبر 1965 .

٢ . نرى أنه لا بد من الإشارة إلى أن الخدمة الوطنية مرت من الناحية التشريعية بعدد من الإجراءات التنظيمية منذ انطلاقتها مع بداية عام 1969 وحتى 15 نوفمبر 1974، حيث تم بمقتضى الأمر رقم 74-104 تنظيم الخدمة الوطنية بصفة نهائية.

٣ . محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 60.

وفي هذا الإطار، استطاع هذا النموذج التنموي المستند على شرعية الإنجاز - المميز بتصنيع سريع، وتعليم جماهيري، وثورة زراعية- أن يتجاوز تناقضاته الداخلية مستفيدا من الظروف المساعدة على المستوى الداخلي (انعدام معارضة جدية، الشخصية الكاريزمية التي كانت تتميز بها القيادة)، وكذلك على المستوى الخارجي (ارتفاع أسعار النفط التي تمثل العائدات الأساسية في بنية الاقتصاد الوطني، وجود قوى في العالم الثالث للمعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي سابقا).

هذه الظروف مجتمعة مكنت الدولة من تحقيق نمو بالنسبة للنتائج الداخلي الخام يقدر بـ 6,9%، في حين وصل معدل الاستثمارات نسبة 47,6% في 1977 وزيادة سنوية تقدر بـ 18,6%، خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1978 بلغ حجم الاستثمار حوالي 220 مليار دينار جزائري، كانت حصة الصناعة والمحروقات فيها 60% مقابل أقل من 10% بالنسبة للفلاحة⁽¹⁾.

هذا النموذج الاقتصادي الاجتماعي - المستند على نقابات عمالية استهوتها عناصر المشاركة في التسيير التي تضمنها قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وكذلك إلى نقابات طلابية معبأة حول الثورة الزراعية، وإلى طبقة متوسطة في طور التكوين السريع والتي كانت سوق العمل آنذاك تستوعبها دون عناء - استطاع خلال عشر سنوات (1967-1978) تقليص نسبة البطالة من 70% إلى 19% في 1978. كما ارتفع معدل النمو السكاني بنسبة 3,2% بسبب تقلص معدل الوفيات من 16,3% إلى 8,6%، وارتفاع معدل الحياة من 53,3% إلى

1-Abdelhak Lamari, Gérer l'Entreprise Algérienne en Economie de Marché, Alger: Prestcomm éditio, 1993, p.14

62,83% عاما، وهذا نتيجة التطور الحاصل في مجال الوقاية والصحة^(١).

كما أن البيروقراطية الحكومية هيكلت أكثر من ثلث الفلاحين في نمط زراعي أشبه بالنمط الوظيفي، إلى جانب إمتصاص شريحة مهمة من المجتمع في الوظيف العمومي . و يمكننا أن نتأكد من تبعية المجتمع لبيروقراطية الدولة من خلال الكشف على نسبة التشغيل في القطاع العام التي إنتقلت من ٤٣ % في ١٩٦٧ إلى ٦٠ % في نهاية السبعينات^(٢)، بحيث إرتفعت حصة عائد الأجور التي توزعها الدولة في الدخل العائلي من 43,1 % في ١٩٦٧ إلى 63,2 % في ١٩٧٨^(٣).

يتبين من خلال هذا كيف عملت البيروقراطية الإدارية على إمتصاص الجسم الإجتماعي في مختلف مستويات بنائها و تعميق حضورها في الحياة اليومية للمواطن ، بحيث لا يوجد نشاط يقوم به هذا الأخير ليس فيه علاقة ببيروقراطية الدولة إلى أن أصبح يصعب الفصل بين المجتمع و الدولة و حتى بين الفرد و الدولة.

إستنادا على ذلك يمكن القول أن الإدارة الحكومية نظرا لاعتبارها أكبر مستخدم، وأكبر مزود للخدمات للمواطنين، فإن شرعيتها في هذا المجال ثابتة وواضحة، فالبيروقراطية الإدارية الحكومية في ذهن الرأي العام لا يمكن من هذه الناحية أن ينافسها القطاع الخاص ولا الجماعات المحلية.

وبالتالي هذه المكانة وهذا التفوق في مجال القدرة على تحقيق الإنجاز والتحديث، وما يستتبعه ذلك من مسؤوليات ضخمة يجب على أعضائها أن يضطلعوا بها لإنجاح هذه العملية التنموية الشاملة، حملت

١ . علي الكنز، خمسة دراسات في الجزائر والعالم العربي، الجزائر: دار يوشان للنشر، 1990، ص 79.

2- H. Benouda, Economie de l' état et socialisation en Algerie, Alger: OPU, 1989, p 53.

3- Ahmed lamchichi , L' Algerie en crise , Paris : ed. l'Harmatan , 1992 , p 204.

البيروقراطيين على الاعتقاد بأنهم فوق المواطنين، وما فتئت السلطة السياسية نفسها تعمل على تعزيزه ودعمه من خلال تركيزها على أولوية الصناعة والتكنولوجيا وإهمال الإصلاحات السياسية، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى تراجع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن البيروقراطيين نظرا لبقائهم في الأجهزة الإدارية المختلفة لسنوات كثيرة توهموا أنهم القادرين على وضع الاستراتيجيات والحلول البديلة، وبدونهم تتوقف عملية التطوير والتنمية الشاملة، وهذا الاعتقاد بالطبع يؤدي إلى احتكار القرار وعدم التفتح على العقول النيرة التي تعطي الحلول الموضوعية للمشاكل السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

كل هذه التناقضات التي طبعت ظاهرة تملك الإدارة الحكومية لكافة عوامل التنمية وإدارتها بطريقة ممرزة أدى إلى ضعف الأداء والمردودية خاصة في الميادين الاقتصادية التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى. كما أدت إلى خلق عدم التوازن بين الفلاحة والصناعة، وبين النمو السكاني والاقتصادي، وبين المدينة والريف. كل هذه التناقضات والآثار السلبية ظلت محجوبة على المواطنين نظرا لسيطرة بيروقراطية الدولة على وسائل الإعلام.

وعليه، فإن بدافع تدعيم السلطة شرعيتها القائمة على الشرعية الثورية التاريخية، وشرعية الإنجاز (الشرعية بواسطة للتنمية)، لجأت إلى إقامة المؤسسات الدستورية وهذا بعد إستمرار المرحلة الانتقالية أكثر من عشرة سنوات^(١)، وهي فترة طويلة إذا اعتبرنا إقامة المؤسسات الدستورية في الدولة هي القاعدة، بحيث يجب ألا يستمر بلد ما لفترة طويلة بدونها. وخلال هذه الفترة لم تنكر السلطة هذه الضرورة وإنما أجلتها لتصرف اهتمامها إلى الإصلاحات الإدارية والاقتصادية، معتبرة

١. في هذا الإطار صرح رئيس مجلس الثورة والحكومة للصحفي المصري في أكتوبر 1974 "مع نهاية عام 1974 نهي المرحلة الأولى من الثورة الجزائرية، ومع بداية عام 1975 تبدأ المرحلة الثانية...". وهذا إشارة من السلطة الحاكمة استعدادا لإقامة مؤسسات دستورية وهياكل للدولة. نقلا عن: سعيد بوشعير، المرجع السابق الذكر، ص 109.

أن بلدا من الجزائر التي خضعت خلال فترة استعمارية طويلة لا بد وأن تعتمد منطقا تأسيسيا يقضي بالبداية من أسفل الهرم إلى قمته، وذلك حتى تكون كل مرحلة تمهيدا للمرحلة الموالية، وكأن العملية هي في نفس الوقت عملية بيداغوجية تسعى إلى تلقين المواطن ثقافة سياسية معينة.

و عليه ، فإن هذه الطريقة وإن كانت من الناحية المنطقية الصرفة طريقة متماسكة، إلا أنها من الناحية السياسية قد أفضت إلى فرض واقع يختلف عن ما كان مقررا بالقيام به بعد هذه الفترة الانتقالية، إنما جاء في الواقع تكريس لما سبق، حتى وإن ادعى نظام الحكم أن إقامة مؤسسات دستورية جاء كتعبير عن الخروج من نظام حكم قائم على الشرعية الثورية إلى نظام حكم قائم على الشرعية الدستورية. هذا علاوة على أن الشرعية الثورية ضلت في الواقع قائمة لأن بها تم التأسيس، وعليها بقي الحكم في مضمونه قائما.

فبالرجوع إلى ما جاء في الميثاق الرسمية (ميثاق، ودستور 1976) والتي تعكس طبيعة وتوجهات النظام السياسي. نجد أن ميثاق 1976⁽¹⁾ قد أكد على أحادية الحزب الذي يتولى توجيه ومراقبة سياسة البلاد، كما أشار إلى إجبارية تولي الأعضاء القياديين في الحزب المراكز الحساسة في أجهزة الدولة. مع تأكيده على تبعية المنظمات الجماهيرية لجهة التحرير الوطني وسيطرة هذه الأخيرة عليها، وذلك ما تبين أن الهدف من هذه المنظمات هو إعادة انتاج النظام وتأييد توجهاته وأفكاره، وهذا لا يجسد التنمية السياسية ولا يخدمها، حيث جاء في الميثاق: "... المنظمات الجماهيرية بإشراف ومراقبة الحزب، مدرسة للتربية والانضباط الوطني، ولتلقين الديمقراطية الاشتراكية. كما يجب أن تصبح أجهزة نشيطة لنشر إيديولوجية جبهة التحرير الوطني،

١ . تمت الموافقة على الميثاق في 27 جوان 1976، بعد أن عرض للمناقشة الشعبية، والذي كان يمثل الأساس الفكري والفلسفي الذي تستلهم منه السلطة جميع صور تنظيم المجتمع. هذا الميثاق حدد طبيعة النظام السياسي الجزائري على أنه إشتراكي ديمقراطي من حيث أهدافه وتسييره، يجسد العمل التنموي السياسي اعتمادا على النهج الاشتراكي.

ويتحتم أن يتولى مناضلون في الحزب المسؤولية داخل هذه المنظمات" (١).

والملاحظ أن الميثاق لم يكن كما يدل عليه إسمه عقدا اجتماعيا لإبرام شكل من الأشكال بين نظام حكم من جهة، ومحكومين من جهة أخرى. فقد كان عوض ذلك عبارة على عقد أحادي الجانب وضع الحكم بمفرده، وحدد بمقتضاه العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وقد وجد ذلك مبرره في اعتبار القيادة الثورية نفسها أنها المدركة لطموحات الشعب وتطلعاته، هذا ما جعل مساهمة الشعب لا تتجاوز في الواقع إقراره للميثاق حتى وإن فتح المجال له قبل ذلك في الإبداء لأرائه حوله.

لقد ظهرت عدة تناقضات في محتوى الميثاق، يظهر ذلك فيما يتعلق بتركيزه على علاقة الحزب بالدولة، فمن جهة ينادي بفصل أجهزة الحزب عن الدولة، ومن جهة أخرى يدعو إلى ضرورة تولي أعضاء قيادة الحزب المسؤوليات الكبرى في أجهزة الدولة. وهذا تناقض كبير إذ لا مجال للاستقلالية والانفصال، بل هناك تداخل بينهما خاصة في القيادات العليا. فإذا كانت هذه المؤسسة الحزبية المتخصصة - من الناحية النظرية - في توزيع الموارد السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي حل الخلافات التي قد تنشأ حول هذا التوزيع. فإنها تقتصر إلى الاستقلالية الضرورية لتأدية هذه الوظائف. فهي لا تتمتع بأية سلطة مستقلة عن سلطة المجموعات التي تتألف منها، كما أنها لا تملك أي قيما ومصالح متميزة عن قيم الفئات المكونة لها ومصالحها. ولذلك فهي عاجزة عن فرض نفسها وفرض رؤيتها الخاصة على جميع فئاتها. والدليل الواضح على هذا العجز نجده في الدور المحدود إن لم نقل المعدوم الذي قام به الحزب في معالجة الأزمات المتعددة التي مرت بها البلاد، فأجهزة الحزب لا يمكن أن تعتبر من الناحية العملية بمثابة مؤسسة قوية وقادرة على فرض كلمتها ورأيها بصورة مستقلة عن الأطراف المتصارعة داخله.

١- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني،

بعد ميثاق 1976، جاء دستور 22 نوفمبر 1976^(١)، و الذي أعاد تنظيم السلطات مرة ثانية لكن بنفس ذهنيات القائمين بحركة ١٩ جوان ١٩٦٥ ، والذي أسس نظاما تأسيسيا لا يختلف كثيرا عن النظام الذي أنشأه دستور 1963 خاصة من ناحية السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الأمين العام للحزب. ولتأكيد تفوق رئيس الجمهورية على مختلف المؤسسات، خول له الدستور في المادة 111، (18) صلاحية، ولاشك أن قراءة هذه المادة كافية بمفردها للدلالة على ما لمركز رئيس الجمهورية من أهمية في النظام السياسي الجزائري، بحيث يحجب كل المؤسسات الأخرى وكأنها مجرد أدوات في يده يستعملها في ممارسة الحكم^(٢).

إن دستور 1976 يحمل من التناقض والانتقادات ما يجعله يتنافى والعمل التنموي السياسي، فعلى الرغم من أن الدستور خصص فصلا

١ . يمكن اعتبار دستور 1976 على أنه دستور-برنامج يطمح إلى تجسيد مشروع الدولة والمجتمع الاشتراكيين، عن طريق تملك الدولة لجميع وسائل الانتاج، ومن الناحية السياسية يقوم على مبدأ الوحدة العضوية والوظيفية لجميع الأجهزة والسلطات. ونظرا لتبنيه الخطاب الثوري، أضفى على القاعدة القانونية نوع من النسبية ومن ثمة فإن الأهمية الاجتماعية للقواعد القانونية لا تولي أهمية كبيرة للبناء الشكلي للنصوص. فالدستور من هذه الزاوية ليست له قيمة في ذاته، لأنه يمثل البنية الفوقية المرتبطة بتطور نمط الانتاج، لأن الدستور والنظام القانوني والاشتراكي يستمد قيمته الحقيقية بالمقارنة مع الأهداف المراد تحقيقها. أنظر:

- Ahmed Mahiou, « La Constitution Algérienne et le Droit International », Revue Générale de droit international Public , tomeXCIV, 1990, p.421.

٢. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، دستور 1976، (الجزائر، جبهة التحرير الوطني، 1976)، ص 37.

كاملا للحريات الأساسية وحقوق الإنسان، إلا أن المادة 33 منه نصت على أن الدولة مسؤولة عن ظروف حياة كل مواطن، هذا يعني أنها لا تترك المجال لأي تحرك أو مبادرة من قبل المواطنين. ومن هذا لا يمكن للمواطنين أن يمارسوا حقوقهم المشروعة. كما ربطت الديمقراطية بالاشتراكية التي تعتبر التعددية الحزبية بل حتى التعددية الفكرية داخل الحزب الواحد ظاهرة مرضية لا تخدم إلا قوى رأس المال والفئات الميسورة في البلاد.

وعليه، فإن بهدف تدعيم السلطة شرعيتها الدستورية وإحكام سلطاتها لجأت إلى إعادة تنظيم وتوجيه المجتمع وإخضاعه لسيطرة بيروقراطية الدولة من خلال تنظيماتها، وتحويل هذه الأخيرة إلى مجرد أداة لبيروقراطية الدولة تخضع لتوجيه ومراقبة الحزب، وظيفتها دعم ومساندة السلطة في كل ما تتخذه من قرارات، وتعبئة الجماهير بشكل يجعل كل ما تقرره السلطة وكأنه نابع من الإدارة الشعبية^(١).

أمام هذه الوضعية التي تفرض فيها بيروقراطية الدولة الرقابة على المجتمع المدني بفعل غياب المشاركة السياسية الفعلية، برز للوجود معارضة ضد السلطة الحاكمة، كانت ورائها شخصيات تاريخية لها وزنها^(٢). وأمام القاعدة الاقتصادية الهامة التي حققها نظام " هواري

١- في هذا الإطار تم إخضاع الإتحاد العام للعمال الجزائريين إلى سلطة جهاز الحزب وحصر عمله النقابي في إطار توجيهات الحزب. وهذا لغرض كبح مقاومة الطبقة العاملة. كما تم إخضاع إتحاد الطلبة، حيث تم تشكيل اتحاد جديد تحت إشراف ورقابة الحزب. أنظر:

. صالح بلحاج، المرجع السابق الذكر، ص 151.

٢ . بدأت المعارضة بصفة خاصة ابتداء من 1967- دون الإشارة إلى المعارضة " محمد خيضر "، و " محمد بوضياف "، و " آيت أحمد " - بمحاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها العقيد "الطاهر زبيري" في 11/12/1967، وبعدها في 09 مارس 1976 أصدر كل من السادة "بن يوسف بن خدة"، و"فرحات عباس"، و"حسن لحول"، و"محمد

بومدين" القائمة على تملك بيروقراطية الدولة لكافة عوامل الانتاج وإدارتها بطريقة مركزية ساهمت في بروز فئتين اجتماعيتين داخل المجتمع الجزائري، فأحدهما بيروقراطية طوقت إرادة الشعب بتعقيدها الإدارية معرقة لوصول مطالب الشعب إلى القمة، و مترجمة لقرارات هذه الأخيرة بما يخدم مصالحها ويدعم مركزها. والثانية بورجوازية تتكون من أعضاء الجيش والسلطة، استطاعت بفعل تعاونها مع البيروقراطية الإدارية أن تسيطر على القرار الاقتصادي والسياسي.

خير الدين" إلتماس للشعب في الصحافة نددوا فيه بنظام الحكم الفردي "لهواري بومدين" ودعوا إلى نظام ديمقراطي. أنظر: .
مغنية الأزرق، المرجع السابق الذكر، ص 219-220.

المبحث الرابع: مرحلة الإنفتاح الإقتصادي والإصلاح السياسي (١٩٧٨ - ١٩٨٨):

بعد وفاة الرئيس " هواري بومدين " ^(١) أسندت مهمة الرئاسة إلى السيد " رابح بيطاط " بصفته رئيس المجلس الشعبي الوطني ^(٢) ، حيث حددت مهمته في التحضير لإنعقاد المؤتمر الرابع للحزب الذي بموجبه يتم إختيار المترشح للرئاسة .

وقد تم إنعقاد مؤتمر الحزب في نهاية يناير ١٩٧٩ ، والذي تمثل فيه المؤسسة العسكرية 4/1 الأصوات (٦٠٠ عضو من بين ٣٢٩٠ عضو) الأمر الذي سمح لها بفرض المرشح الذي يناسبها ^(٣) . غير أن المؤتمر لم يتمكن من إختيار المترشح إلا بعد أربعة أيام من المناقشات ، حيث برز صراع في هذه الفترة بين تيارين كل منهما يدعي أحقيته على السلطة:

- **التيار الأول:** يتزعمه السيد "محمد الصالح يحيائي"، عقيد سابق في الجيش كلفه الرئيس "بومدين" بتحضير المؤتمر الرابع

١- حيث وافته المنية بعد سنتين من إنتخابه في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٨ بعد مرض منعه من ممارسة مهامه لمدة طويلة، هذه الحالة لم يحددها دستور ١٩٧٦ ، ودون أن يكون هناك تصور لمن سيخلفه ، بحيث كان يمثل شخصية كاريزمية غالبية على كل صور و مستويات الدولة، الأمر الذي أثار قلق القيادة السياسية و تشاؤمها حول ما بعد بومدين .

٢- وهذا طبقا للمادتين ١١٧ و ١١٨ من دستور ١٩٧٦ اللتان تخولان لرئيس المجلس الشعبي الوطني في حالة وفاة رئيس الجمهورية تولى رئاسة الدولة بالنيابة لمدة ٤٥ يوما .

٣ . كانت الشخصيات المترشحة داخل المؤتمر عديدة أهمها : السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية، وقاصدي مباح رئيس دائرة الأمن العسكري، والعقيد بلهوشات ، و محمد صالح يحيائي عقيد سابق بالجيش .

لحزب جبهة التحرير الوطني، ينادي بتقوية الحزب و حماية منجزات الثورة ودعم الإتجاه الاشتراكي.

- **التيار الثاني:** يقوده وزير الخارجية "عبد العزيز بوتفليقة" الذي كانت تسانده الأجهزة التكنوقراطية المسيطرة على الأجهزة البيروقراطية المركزية للدولة، وهو من دعاة الإصلاح الإقتصادي المرتبط بفتح المجال للإقتصاد الحر والقطاع الخاص. هذا الصراع لم يحسم إلا بتدخل المؤسسة العسكرية التي فرضت مرشحها الوحيد لرئاسة الجمهورية العقيد "الشاذلي بن جديد" ^(١) والذي تم إنتخابه في ٧ فبراير ١٩٧٩ بنسبة ٩٤,23%، و بالتالي أصبح رئيسا للجمهورية، و أمينا عاما للحزب، ووزيرا للدفاع الوطني. ومهما يكن، فإن هذه المرحلة لم تضيف أي تغيير على شكل نظام الحكم وأسسها، حيث كان التوجه التنموي العام قائما على شعار " الإستمرارية و الوفاء"، بحيث حافظ على الخيار الاشتراكي وكل المبادئ التي أقرها ميثاق و دستور ١٩٧٦، وهذا يعني بقاء مؤسسات الدولة و سلطاتها على حالها، وحتى التعديل الذي طرأ في ٧ جويلية ١٩٧٩ على دستور ١٩٧٦ لم يمس تماما بجوهره، بحيث اكتفى بتقليص مدة حكم رئيس الجمهورية من ستة إلى خمس سنوات و جعل تعيين رئيس الحكومة إجباريا و ليس اختياريا، كما أضاف في الحالات التي يوجب فيها إنهاء فترة حكم الرئيس "حالة مرض خطير أو مزمن"، وهذا إن يدل على شيء فإنما يدل على تهميش شرائح واسعة من المجتمع من عملية المشاركة هذا من جهة، ووجود مقاومة التغيير من طرف الأجهزة البيروقراطية التي تتحول إلى قوة مقاومة لأي تغيير من شأنه أن يحرمها من الحصول على الإمتيازات والمكتسبات أو التقليص من نفوذها في المجتمع من جهة ثانية.

١ . الذي كان قائدا للناحية العسكرية الخامسة وعضو مجلس قيادة الثورة، حيث تم إختياره . رغم أنه لم يكن منتظرا ذلك . على أساس مقياس الضابط الأكبر سنا والحائز على أكبر رتبة، و قد تم ذلك من أجل خلق التوازن بين المتنافسين على السلطة بحيث يشغل مكانة إستراتيجية تضمن توازن النظام.

وفي هذا المنحى إستمرت السلطة في سياسة تدعيم بناء بيروقراطية الدولة، وقد إعتمدت في ذلك على ركيزتين أساسيتين كان لهما دور كبير في دفع الجزائر إلى صراعات حادة إنعكست سلبا على مسار العمل التنموي السياسي الشامل وهما :

الأولى: تمثلت في إعادة بناء المجتمع بواسطة بيروقراطية الدولة، هذه

البيروقراطية التي عملت على سد كل المنافذ التي يمكن من خلالها أن يعبر المجتمع المدني عن أزماته، وذلك بمصادرة كل قنوات التعبير السياسي ، وإخضاع القوى والتنظيمات لسيطرة بيروقراطية الدولة والحزب وفرض

وتعميم إختيار سياسي واحد .

الثانية: إستخدام الريع النفطي إستخداما سياسيا كقاعدة مادية لهذه الدولة البيروقراطية، من خلال بناء إقتصاد دولة مسيطر و مرتكز على

التصنيع و المؤسسات الضخمة. وتوجيه جزء من الريع لتعميم رفاهية إجتماعية

إن لم نقل مصطنعة لأنها لا تقوم على نمو إقتصادي حقيقي لضمان السلم

الإجتماعي والحفاظ على الإجماع الوطني، وكسب شرعية إدارة المجتمع.

هذه الرفاهية كانت نتيجة توزيع أجور سياسية، أي غير مرتبطة بالعمل

المنتج و مردوديته، مما جعل قطاعات واسعة من المواطنين في حالة تبعية للأجور التي توزعها الدولة^(١). كما سمح هذا الريع

١ . في الفترة ما بين ١٩٦٦ . ١٩٧٦ إرتفعت نسبة عدد الأجراء من ٦٧% من مجموع السكان (إحصائيات ١٩٧٧) إلى ٧٦ % . نقلا عن : إسماعيل بوخاوة، " إقتصاد السوق كبديل للإقتصاد الموجه "، الجزء الأول، يومية الخبر، العدد ٢٠٢٤، الصادر بتاريخ ٢٦ / ٠٧ / ١٩٩٧ ، ص ٢٠ .

للدولة بما يلي:

أ - الإنطلاق في عملية التنمية دون اللجوء إلى الضغط الضريبي على القطاع

الخاص أو الإستغلال الرأسمالي لقوة العمل في تحقيق التراكم الأولي للرأسمال،

لأن النفط يؤمن لها أسباب إستمرارها، و هذا ما يجعلها بطريقة غير مباشرة

- على حد تعبير الأستاذ " غسان سلامة " " غير ملتزمة بالمطالب الديمقراطية " (١)

ب - تمويل الإنفاق على الجهاز البيروقراطي للدولة المتضخم بسبب الوظيفة

المزدوجة التي يقود إليها التحكم في المجتمع وإدارة الإقتصاد الوطني .

إن توفر هذا الريع في الفترة ما قبل ١٩٨٦ هو الذي سمح

بتأجيل

تحول هذه التناقضات إلى صراعات اجتماعية ، لكن إنكماش هذا الريع

فيما بعد ، و تضائل الموارد المالية للدولة أدى إلى بروز هذه الصراعات.

كل هذه الإعتبارات تستدعي منا دراسة و تحليل العناصر التالية:

أولاً : إعادة ترتيب السلطة و تعزيز مكانة بيروقراطية الحزب:

عرفت هذه الفترة إدخال بعض التعديلات على دستور ١٩٧٦ ، و

صدور ميثاق ١٩٨٦ ، كتعبير عن التطور الحاصل في المجتمع من جهة

، و توجهات النظام و إهتماماته الجديدة من جهة أخرى .

إن التعديلات التي مست بعض المواد في دستور ١٩٧٦ بموجب

القانون رقم 06/79 المؤرخ في ٠٧ جويلية ١٩٧٩ المتعلق بمراجعة

الدستور ، لم تأت بالشئ الجديد ، بل كانت تعديلات طغى عليها الجانب

١ . غسان سلامة، " قوة الدولة و ضعفها "، المستقبل العربي ، العدد ٩٩، ماي ١٩٨٦،

التقني أكثر ، دون أن تحمل أبعادا تنموية سياسية حقيقية^(١). يمكن الإشارة في هذا السياق و مقارنة مع الوضع السابق، أن حزب جبهة التحرير الوطني أصبحت له مكانة بارزة ، إذ بعد مؤتمره الإستثنائي المنعقد في جوان ١٩٨٠ ، أصبح يفرض على كل مسؤول و في أي مستوى عضوية الحزب ، بموجب المادة ١٢٠ من قانونه الداخلي ، و بالتالي فالتنظيم السياسي للدولة مرتبط أشد الارتباط بالحزب الذي يعد القوة التي تحرك المجتمع، و المحرك الدافع لكافة المؤسسات الحكومية و غير الحكومية (النقابة ، المنظمات الجماهيرية ...) بإعتباره محددا لسياستها ومشكلا لقيادتها ، و على هذا الأساس تسند مسؤولية المراكز الحساسة في الدولة و في أجهزتها البيروقراطية لأعضاء من قيادة الحزب، كما تمنح المناصب ذات الطابع السياسي لمناضلين بارزين في الحزب، إضافة إلى هذا أن الترشح للمجالس المنتخبة يتم من قبل الحزب . كما تبرز خاصية وحدة القيادة و ذلك من خلال الاندماج على مستوى قمة هرم السلطة ، فـرئيس الجمهورية هو في ذات الوقت الأمين العام للحزب ، فباسم المشروعية الثورية (زعامة الحزب) و الشرعية الشعبية (رئاسة الجمهورية) أصبحت الدولة أي التنظيم السياسي و القانوني ككل مجسدا في شخص رجل واحد ، ومن ثم يستمد سلطانه بوصفه يجسد وحدة القيادة مما يجعل البعض يعتقد أن الجمهورية قائمة بوجوده ، و إستمرار الحكم مؤمنا مادام متواجدا على رأس هرم السلطة.

وعليه ، فإن ما يميز هذه الفترة - كما سبق الذكر - هو تعاظم دور الحزب على مستوى أجهزة الدولة و المجتمع ، حيث أصبح يقوم بصورة أكثر مباشرة في وضع قائمة التشريعات لمختلف الانتخابات بدءا بالقسمة على المستوى البلدي، إلى المحافظة على المستوى الولائي، وصولا إلى المكتب السياسي على المستوى المركزي . هذا حتى على العملية الأكثر تعقيدا على المستوى المركزي بسبب المنطق القاضي بوحدة القيادة في الحزب و الدولة.

١ . مس هذا التعديل ١٣ مادة . وأهم التغيرات هي تخفيض مدة الرئاسة من ستة إلى خمسة سنوات، وإجبارية تعيين الوزير الأول بعد أن كانت إختيارية ، و إمكانية تعيين أكثر من نائب لرئيس الجمهورية.أنظر :

. الجريدة الرسمية رقم ٢٨ ، الصادرة بتاريخ ١٠/07/1979 .

كل هذه المكانة التي منحت للحزب، أكدها مرة أخرى ميثاق ١٩٨٦، هذا الأخير جعل منه الأداة الأولى و الفعالة لتسيير وقيادة البلاد ، وإبقاء تأثيره الواضح على المنظمات الجماهيرية بإحتوائها ، خاصة و أن قيادتها مناضلون في الحزب " ... المنظمات الجماهيرية إمتداد طبيعي للحزب ... عليها أن تستجيب لأحد المتطلبات الجوهرية للثورة ، و هي تهيئ أوسع الفئات لتحقيق كبريات المهام السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، و التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية "(١) .

كما أن دور الحزب لم يعد كما كان في السابق مقتصرًا على إعداد قوائم الترشيح، والقيام بما كان يسمى بحملات الشرح و التوعية ، بل تعداها ليصبح الموجه لأجهزة الدولة من خلال القرارات و اللوائح التي تصدرها اللجنة المركزية^(٢) في شأن أي قضية ذات أهمية . إن تأكيد ميثاق ١٩٨٦ على أهمية الحزب في هذه المرحلة، يحمل معه التناقض و ذلك عندما يشير إلى مبدأ النقد و النقد الذاتي داخل الحزب، لكن نجد أنه لا توجد مجالات لهذا النقد، لأن مهمة التكوين الإيديولوجي التي يمارسها الحزب دائما، أساسها ترسيخ التوجه الاشتراكي لدى مناضليه، دون أن ننسى دور الخطاب السياسي في تلك الفترة في خلق تفكير معين أساسه الاشتراكية، وأي إنتقاد لهذه الأخيرة معناه الخروج عن القانون، و بالتالي الإنخراط في الحزب يحتم ضرورة الإيمان بالاشتراكية، وهذا ما يتعارض مع عملية تحقيق التنمية السياسية التي تقتضي حرية التفكير و التعبير و النقد .

أما من جانب الإصلاح الإداري، فإن كانت التنمية السياسية تقتضي نظاما إداريا لامركزيا يقوم على المشاركة الشعبية. إلا أن هذه المشاركة لا تعني بالضرورة أن هناك نظاما إداريا و من ثمة تنمية سياسية و إدارية متوازنة و شاملة . ذلك أن الأنظمة الشمولية تتخذ دائما من سعة المشاركة الشعبية وسيلة لفرض نظام سياسي و إداري يتنافى

١- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني ١٩٨٦ ، الجزائر : جبهة التحرير الوطني ، ١٩٨٦ ، ص ١١٤ .

٢ . هذه القرارات و اللوائح هي عبارة عن توجيه لكل من أجهزة الحكومة، المجلس الشعبي الوطني لإتخاذ التدابير و وضع النصوص القانونية اللازمة.

تماما ومنطق النظام الديمقراطي . هذا علاوة على أن المشاركة في الديمقراطية لا تكون بالضرورة مشاركة عضوية كما تراها الأنظمة الشمولية، بمعنى المشاركة من الداخل. وإنما لابد أن تكون مشاركة خارجية كذلك ، أي خارج أجهزة الدولة ، بحيث يكون المجال مفتوحا أمام المواطنين للتعبير عن رأيهم بخصوص طريقة تسيير الشؤون العامة .

من هنا، فإن ما نلاحظه من نوع اللامركزية و المشاركة الشعبية التي اعتمدت في نظام حكم " الشاذلي بن جديد " اقتصر في مجملها على ما يسمى بتقريب الإدارة من المواطن دون أن تؤدي إلى القضاء على البيروقراطية المنغلقة، ولا إلى توسيع صلاحيات المجموعات المحلية (البلدية، و الولائية).

إذ إقتصر العمل فقط على مضاعفة عدد هذه الأخيرة ليصل سنة ١٩٨٤ إلى ٤٨ ولاية^(١)، الأمر الذي جعل هذا النوع من اللامركزية مجرد لامركزية شكلية، عوض أن تكون لامركزية من حيث الصلاحيات والفعالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يربط المشاركة الشعبية (العمال، الفلاحين، الجنود، الشباب، والعناصر الوطنية الثورية)^(٢) بالمشاركة الفعلية في عملية التنمية، وهذا معناه أن الهدف المتوخى من هذا النوع من المشاركة هو تحقيق التنمية الاقتصادية دون السماح بالمشاركة في الحكم ن وبالتالي التنمية السياسية جاءت هنا كجسر لتحقيق التنمية الاقتصادية لا غير، رغم أن ميثاق ١٩٨٦ اعترف بضمان الحريات العمومية خاصة حرية التعبير و الرأي والتفكير والتنقل، وبسمو القانون على الجميع ومساواة الجميع أمامه، والرقابة الشعبية، وهذه كلها مبادئ للعمل التنموي الأصيل لكن تبقى الممارسة شيئا آخر مرتبطة بسلطوية بيروقراطية الدولة المستبدة و المنغلقة.

ثانيا : تحرير النسق الاقتصادي الموجه و فقدان بيروقراطية الدولة شرعية الإنجاز:

١. عرف التقسيم الإداري للولايات في الجزائر عدة تغييرات، فبعد ما كان يصل سنة ١٩٦٤ إلى ١٥ ولاية فقط، أصبح في سنة ١٩٧٤ يصل إلى ٣١ ولاية ، ليستقر عددها إلى ٤٨ ولاية سنة ١٩٨٤.

٢. الميثاق الوطني ١٩٨٦، المرجع السابق الذكر، ص ٥٧.

مع بداية الثمانينات ظهر إتجاهان في الآراء حول قضايا متعلقة بمستقبل نظام سير النسق السياسي والإقتصادي والإجتماعي في الجزائر، وهما:

الإتجاه الأول: محافظ، يرى أن الدولة التي قادت عملية التنمية، وحققت مكاسب وإمتيازات معتبرة، ودعمت سلطتها على المجتمع، لن تسمح بأي تغييرات جذرية تمس سيطرتها وأدارتها للإقتصاد الوطني، وستتمسك بالإشتراكية لحماية ذلك .

الإتجاه الثاني: إصلاح، يرى أن الجزائر بلغت مستوى من التطور

الإقتصادي يسمح بتحرير كل المبادرات الخاصة وبالتالي تخفيف قيود الدولة على النشاط الإقتصادي و التجارة الخارجية. وهذا يعني الدخول إلى نمط ليبرالي إقتصادي لكن بحذر.

وعليه، فإن هذا الإختلاف يظهر من خلال ما خرج به المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في ١٥ - ١٩ جوان ١٩٨٠ . فهذا الإنقسام كان يختفي في قوالب فكرية في شكل خطابات متناقضة^(١)، تتمحور حول الدفاع أو الهجوم على القطاع العام و فائدته، وكل خطاب يجد صدى و دعما لدى قوى إجتماعية متناقضة في مصالحها. فالإتجاه المدافع عن القطاع العام يجد المساندة من قيادات الحزب و بعض ضباط الجيش إلى جانب النقابة. بينما الإتجاه الثاني يجد الدعم من البيروقراطيين الموجودين في قمة مستويات الدولة والذين لهم مصالح خاصة، بالإضافة إلى فعاليات القطاع الخاص. إلا أن تطور الأحداث في فترة الثمانينات يعكس لنا تفوق الإتجاه الإصلاحي داخل النظام السياسي وتأثيره على القرار السياسي لأن التطورات المحلية و الدولية سارت في صالحه .

والسؤال المطروح : هل نموذج التنمية الذي تبناه النظام (السلطة الحاكمة) يعد عملية تغييرية تنموية تحل أزمة شرعية الإنجاز ، أم أنها

١ . هناك خطاب يركز على الحفاظ على مكتسبات الثورة و الجماهير و الخيار الإشتراكي للشعب. وخطاب يتقمص الطابع الإقتصادي ويهاجم سلبية النظام البيروقراطي، والدفاع عن المعايير الإقتصادية الخالصة، ومزايا تحرير الإقتصاد الوطني من بيروقراطية الدولة التي تثقله وتجعله غير عقلائي .

عملية تكيف من أجل المحافظة على بقائه وحماية مصالح النخب البيروقراطية المتنامية (تغيير في إطار الإستمرارية) ؟

لقد ظهر تفوق الجناح الإصلاحي بفرض إنفتاح إقتصادي بالتدريج لتحقيق إقتصاد منتج ، كانت بداية هذا التفتح مع قرار إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الكبرى^(١) وتقسيمها بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٨٠ - ٢٤٢ المؤرخ في ٠٤ أكتوبر ١٩٨٠ . و على إمتداد أربع سنوات تمت عملية إعادة الهيكلة لـ ٤٦٠ مؤسسة إقتصادية عمومية. لكن هذا الإجراء و كل الإمكانيات التي سخرت فإن المؤسسات فشلت في تحسين مردوديتها، ذلك أن هذه العملية لم تحدث أثرا على مستوى الإنتاج ، بحيث لم يتجاوز معدل النمو في الثمانينيات ١% . و يمكن أن نستشف إستمرارية العجز من خلال الجدول الآتي، الذي يظهر سلبية الناتج الصافي في مؤسسات الصناعات الثقيلة و الخفيفة ما بين سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٦^(٢).

القطاع	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦
الصناعات الثقيلة	٣٢٣	١٧٩	٣٩٦
الصناعات الخفيفة	٢٥٩٠	٣٥٨٧	٢١٦٢

١ . يقصد بهذه العملية تفتيت المؤسسات الوطنية إلى مؤسسات صغيرة ، تخصص كل واحدة في نشاط محدد، وفصل بين وظائف الإنتاج والتسويق والإستثمار، و حجة ذلك أن الانتقال إلى إقتصاد يقوم على معايير المردودية الإقتصادية يتعارض مع حجم هذه المؤسسات، و يجعلها بطيئة و مكلفة إقتصاديا، وبالمقابل فإن المؤسسات صغيرة الحجم و المتخصصة في نشاط معين أكثر فعالية و مرونة وأكثر مردودية في الإنتاج من الوجهة الحسابية. أنظر :

-A. Benyakoub, "Quelques hypothèses concernant les nouveaux mécanismes de l' entreprise restructurée " , revue CREAD , n° 12 , 1987 , p 82 .

2A . Benakoub , op cit , p 84 .

كما يوضح الجدول التالي لنفس مؤسسات القطاعين حالة خصوم الخزينة^(١).

القطاع	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦
الصناعات الثقيلة	٧٧	٧٣٣	٣١٩
الصناعات الخفيفة	٥٥٨٩	١٤٦٥٤	٢٩٦٨

وبالتالي عادت المؤسسات لتقع في العجز المالي ، بحيث تراكم ما يقارب ٤٢ مليار دينار جزائري من الديون مع نهاية سنة ١٩٨٨ رغم مساهمة الدولة في تطهير ديونها في العملية السابقة ، إلى أن أعلنت الكثير من المؤسسات إفلاسا إستحال إستدراكه .

وعليه ، فإن الحجج التي أتخذت كأساس لإعادة هيكلة المؤسسات ينبغي أن لا تحجب عنا الفرضية التي ترجع القرار إلى الرغبة من جهة في ضرب النواة التقنوقراطية التي تشكلت داخل المؤسسات الإقتصادية و أصبحت ذات إمتيازات كبيرة بفعل موقعها داخل الإقتصاد الوطني . و من جهة ثانية الرغبة في تحضير شروط الدخول في مرحلة التحول إلى إقتصاد السوق ، لأن الوضع الإقتصادي و الإيديولوجي المسيطر آنذاك لا يسمح مباشرة بإنتهاج أسلوب إقتصاد ليبرالي . هذا ما تأكد فيما بعد سواء من خلال صدور قانون التنازل عن أملاك الدولة في ٢١ يناير ١٩٨١ ، و من خلال الشعارات التي رفعت كشعار " من أجل حياة أفضل " كمؤشر على الرغبة في تغيير نمط الإستهلاك الوطني .

كل هذا يجعلنا نلمس حالة عدم التجانس الطبيعي بين مبادئ دستورية ذات طبيعة إشتراكية، و قواعد قانونية تحمل الصبغة الليبرالية، و بالتالي ظهور التناظر الصارخ على مستوى التوجه العام للعمل التنموي للدولة. و هذا ما يدفعنا للتساؤل: لماذا إتجهت السلطة السياسية إلى إصلاح نمط تسيير القطاع العام الإقتصادي قبل تغيير مبادئ النظام الدستوري ؟

لعل الدافع الذي حمل النخبة الحاكمة على إجراء إصلاحات إقتصادية ذات طبيعة رأسمالية في ظل أوضاع دستورية تركز الخيار الإشتراكي، يتمثل في محاولة خلق أزمة سياسية لا يمكن تسييرها إلا

¹Ibid. , p 84.

بفرض إصلاحات ليبرالية . فعملية إعادة الهيكلة العضوية و المالية التي جرت في ١٩٨٠ أفضت إلى إنشاء مؤسسات لا تملك رأسمال تأسيسي خاص بها، نظرا لبقاء ذمتها المالية مندمجة في ذمة الدولة . هذه الوضعية أنتجت ظروف جديدة لم ينظمها الدستور، و من ثمة تصبح مسألة تغيير الدستور و شكل الدولة أمر واقع و مفروض .

لذا، فإن تحت ضغط المجتمع إضطر النظام السياسي إلى إتخاذ بعض الإجراءات في اتجاه نوع من الإنفتاح ربما - حسب تصوري - ليس إقتناعا منه، و إنما للحيلولة دون إفلات الأمور من يده.

من جملة هذه الإجراءات و التغييرات، السماح بإنشاء الإتحادات للدفاع عن حقوق مختلف الفئات الإجتماعية، إصدار قانون الجمعيات في شهر جويلية ١٩٨٧^(١)، السماح بإنشاء رابطة حقوق الإنسان في مارس ١٩٨٧ من طرف مجموعة من المحامين. غير أن كل هذه الإجراءات يبدو أنها كانت ضئيلة ومتأخرة في نفس الوقت، ولأدل على ذلك من تفاقم الوضع الإجتماعي، و إنتهائه بانفجار غضب الشعب الذي وضع شرعية الإنجاز و التنمية محل تساؤل. هذه الشرعية أصبح إنهارها مقترن أكثر بفشل السلطة السياسية في الوظيفة الإقتصادية وتخيبها لأمل المجتمع في تحقيق الرفاه، و عدم قدرتها على حل أزمة التوزيع الأمر الذي أدى إلى إنهار شرعيتها السياسية و بالتالي إلى إهتلاك الشرعية التاريخية^(٢).

وعليه، فإن بداية إنهار شرعية الإنجاز يمكن تلمسها منذ مطلع الثمانينات بحيث بدأت تظهر نتائج فشل نموذج التنمية و عجزه عن تحقيق أهدافه و حل المشاكل الرئيسية للمواطنين مثل السكن الذي تنامي بـ

١. عرف هذا القانون عدة إنتقادات من بعض نواب المجلس الشعبي الوطني ، مبررين ذلك بسبب ما سوف يؤدي إلى إضعاف سيطرة الحزب على الحركة الجمعوية و بالتالي على المجتمع .

٢- هذه القضية لم تكن مطروحة في السبعينات بفضل المشاريع الصناعية الضخمة و شعارات الثورة الزراعية ، و مداخل المحروقات التي خلقت نوعا من التوازن ، إضافة النجاحات التي حققت على الساحة الدولية في إطار حركة عدم الإنحياز و مساندة الحركات التحررية ، و المطالبة بنظام دولي جديد ...أنظر :

- M. T. Bensaada , Op . Cit , p 121 .

١٨% فقط من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٨ أمام ٤٠% من النمو الديموغرافي ، الصحة، التربية، النقل، وغيرها من المؤشرات السوسيو- إقتصادية، إلى جانب لجوء الدولة إستيراد ٨٠% من حاجيات السوق الداخلية^(١).

فمنذ ١٩٨٦ بدأت الحكومة تسلك سياسة تراجعية فيما يخص المصاريف بحيث خفضت تكاليف المشاريع الإستثمارية بنسبة ٩% على أساس إفتراض إنخفاض أسعار البترول بـ ١٠% في حين أنها إنخفضت بـ ٣٠% ، كما لجأت الدولة إلى تخفيض المصاريف المخصصة للواردات من سنة إلى أخرى بحيث تقهقرت إلى ٨,٨ مليار دولار في ١٩٨٥ إلى ٧,٩ مليار دولار في ١٩٨٦ ثم ٧ مليار دولار في ١٩٨٧ يعني متوسط ١٠

مليار دولار سنويا بحيث تناقص معدل نمو الواردات بصفة ملموسة كما يظهر في الجدول التالي^(٢):

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦
2,2	6,7	16,2	16,4

هذا و من سنة ١٩٨٦ إلى ١٩٨٧ تناقص تمويل المؤسسات و تمويل الأسرة بـ ٦, ٣٦%، وبسبب تقليص الإستثمارات إنخفضت إنتاجية المؤسسات بحيث لم يتجاوز معدل نموها السنوي 32,6%، وبسبب تقليص الإستثمارات إنخفضت إنتاجية المؤسسات بحيث لم يتجاوز معدل نموها السنوي 1,2% بين ١٩٨٥ و ١٩٨٨. وتثاقل الإفلاس المالي للمؤسسات بحيث وصل إلى ٤٢ مليار دينار جزائري في

1- Ahmed dahmani , opcit ,p 53 .

2- Rachid bendib , rente petroliere et crise de l'ordre rentier en algerie , Alger : OPU , 1995 , p 33

٣١ ديسمبر ١٩٨٨. كل هذا في ظل ظروف إنخفاض أسعار المحروقات التي تشكل ٩٨ % من مجموع صادرات الإقتصاد الجزائري. هذا الإنخفاض أدى إلى تدهور في الوظيفة التوزيعية للدولة والكشف عن عجزها التام في تحقيق التنمية، إذ إنخفضت معدلات النمو التي إنتقلت من 7,3% في ١٩٧٩ إلى 4,6% في ١٩٨٤ و 9, 2% في ١٩٨٦ و 8, 0% في ١٩٨٧، كما بلغت معدلات التضخم 9 % في ١٩٨٥ و 16% في ١٩٨٦. أما معدل البطالة فارتفع من 17% في ١٩٨٤ إلى 20,5% في ١٩٨٧^(١). هذا بالإضافة إلى عجزها عن تلبية السوق الداخلية مما أدى إلى ظاهرة إفتقاد السلع في الأسواق الأمر الذي أدى إلى الإنهيار التام لشرعية الإنجاز.

كل هذا دفع بالمواطن إلى عدم الثقة في كل ما يرتبط بالدولة ، و إدراكه أن وظيفة الدولة ليست إلا توزيعية تربطها بالمواطن الأجور التي لا مقابل لها في الإنتاج ، هذه الوظيفة الضعيفة التي تقوم بها الدولة ما زال يقابلها الوجود الثقيل للبيروقراطيتها المنغلقة التي توزع الريع بطريقة غير عادلة، بحيث يلاحظ أن هذا النمط التوزيعي بقدر ما يجرد المواطن من قدرته الشرائية ويدني ظروفه المعيشية، بقدر ما يسمح بإستشراء الفساد الإداري و المالي، وإستغلال الوظيفة العامة لخدمة المنافع الخاصة، والرشوة.

كل هذه التطورات الإقتصادية لفترة الثمانينات التي زعزعت سير النمط الريعي وبرهنت على إستحالة إستمراره أدت إلى إختلال التوازنات السياسية داخل السلطة، وشعور الصفوة البيروقراطية بتهديد مصالحها مما أدى بها البحث عن وضع ملائم لها في خضم هذه المعطيات الجديدة التي أقل ما يمكن أن نقول عنها أنها حالة من الفوضى إنتقلت من أزمة إقتصادية إلى أزمة سياسية.

1- Ahmed Lamchichi , L'algerie en crise , Paris : ed. l'HARMATTAN , 1992 , P 209 .